الأمم المتحدة A/C.1/51/PV.11

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

# اللجنة الأولى
الجلسة ١١
الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

**بنود جدول الأعمال ٦٠ إلى ٨١ (تابع)**

**المناقشة العامة بشأن البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول، أود الترحيب بأعضاء برنامج زمالات نزع السلاح الموجودين معنا اليوم لمراقبة مداولات اللجنة.

**السيد محمد** (إثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب لكم يا سيادة الرئيس ولأعضاء مكتب اللجنة الآخرين، بالنيابة عن وفدي، عن تهانئنا لانتخابكم لقيادة مداولات اللجنة الأولى. وإنني لأرغب في أن أطمئنكم يا سيدي إلى أن وفدي سيقدم لكم تعاونه ودعمه الكاملين في اضطلاعكم بالمسؤوليات الثقيلة الملقاة على أكتافكم بوصفكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة.

تعتقد إثيوبيا أن القضاء على أسلحة الدمار الشامل سيظل يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. فلا يزال إنتاج تلك الأسلحة الوحشية وتخزينها ووزعها مستمرا بلا هوادة مما يخلق تحديا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. ولا يمكن تجنب التحدي والخطر الممكن اللذين تخلقهما أسلحة الدمار الشامل إلا بالقضاء التام على هذه الأسلحة. ويتطلب ذلك، قبل كل شيء، التزاما راسخا وإجراءات عملية من قبل جميع المعنيين بالأمر، ولا سيما من ينتجون تلك الأسلحة ويحوزونها ويمتلكونها وينقلونها.

وبعد أكثر من سنتين ونصف السنة من المفاوضات الثنائية الأطراف المكثفة، أظهر المجتمع الدولي تصميمه القوي على وقف التجارب النووية بتأييده لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحيث أن وقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية يقيد استحداث الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وينهي استحداث أنواع متقدمة جديدة من الأسلحة النووية، فإنه يشكل خطوة هامة في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وفي هذا السياق، نعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغما عن أوجه قصورها، تساهم في عملية نزع السلاح النووي وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

لقد وقّعت إثيوبيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تؤيد بثبات تنفيذها الفعال. إننا نعتقد بأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قابلة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86592
*9686592*

للتحقق منها على الصعيد الدولي، توفر زخما آخر لتوطيد نظام عدم الانتشار. كما أننا على اقتناع بأن الوقت قد حان للبدء في مفاوضات لنزع السلاح النووي تفضي إلى اتفاق حول القضاء على الأسلحة النووية خلال إطار زمني محدد. ويرغب وفدي، في هذا الخصوص، في أن يؤكد على أنه ينبغي إيلاء النظر بجدية إلى الاقتراح المقدم من ٢٨ بلدا من بلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى أعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمتعلق ببرنامج عمل للقضاء على الأسلحة النووية.

لقد فُتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وقد أضحت نقطة الانطلاق المتمثلة في إيداع ٦٥ صكا للتصديق على الاتفاقية، وهو ما يكفل دخولها إلى حيز النفاذ، دانية جدا في الوقت الحالي، نظرا إلى أن ٦٤ دولة قد أودعت بالفعل صكوك تصديقها لدى الأمين العام.

ويحدونا الأمل في أن يتم في القريب العاجل ضمان التصديق المتبقي الوحيد المطلوب حتى يمكن أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. إن التصديق على الاتفاقية، وبخاصة من جانب الدولتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية المعلنتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ضروري لضمان تحقيق الهدف الأساسي من الاتفاقية، وهو إزالة جميع الأسلحة الكيمائية ومرافق الإنتاج ذات الصلة ضمن إطار زمني محدد.

ولقد أيدت إثيوبيا تأييدا تاما اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة طوال عملية المفاوضات بشأنها واعتمادها في النهاية. ويشهد هذا الاهتمام والمشاركة النشطين، وحقيقة أن إثيوبيا قد أودعت بالفعل صك تصديقها على المعاهدة، على التزامها الراسخ بالقضاء على الأسلحة الكيميائية.

وفي الوقت الذي تلتزم إثيوبيا فيه بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية فإننا، مع ذلك، نجد من الضروري أن نعرب عن قلقنا إزاء المحاولة الجارية لتوسيع القيود على المواد الكيميائية والتكنولوجيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية للبلدان النامية بما يتجاوز ما تنص عليه المعاهدة. وهذا، في رأينا، يمكن أن يوجد جوا من الريبة وأن يقوض فعالية المعاهدة. ونعتقد أن أحد المبادئ الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو معاملة جميع الدول الأعضاء الأطراف في الصك على قدم المساواة. وفي هذا السياق، فإننا نشدد بقوة على ضرورة تعزيز الثقة والائتمان للتنفيذ الفعال للاتفاقية.

إن الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي. فبعد أكثر من ثلاثين سنة من الجهود المضنية، حققت البلدان الأفريقية هدفها الذي سعت إليه طويلا وهو إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في نيسان/أبريل من هذا العام بالتوقيع على معاهدة بيليندابا. ويسرنا أن هذه المعاهدة قبلتها أربع دول من الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية، وأن الدولة الرئيسية المتبقية الحائزة للأسلحة النووية أشارت أيضا إلى أنها ستتخذ خطوة مماثلة. وتمثل هذه المعاهدة خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار، والنهوض بنزع السلاح العام والكامل، وتعزيز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي.

إن معاهدة بيليندابا، بالإضافة إلى المعاهدات المبرمة سابقا بشأن المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية، أي معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك، توسع نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليشمل جزءا كبيرا هاما من العالم، مسهمة بالتالي في نزع السلاح النووي وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ضوء هذا، تؤيد إثيوبيا مبادرة البرازيل والبلدان الأخرى الرامية إلى تقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن جعل نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة خالية من الأسلحة النووية.

وتمثل مشكلة الألغام البرية أحد أشد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي إثارة للقلق في فترة ما بعد الحرب الباردة هذه. وما زالت الألغام البرية المضادة للأفراد تشكل بصورة خاصة تهديدا خطيرا لحياة الملايين من الناس في العديد من أجزاء العالم وتؤثر تأثيرا خطيرا على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ولا تقتصر مشاكل الألغام البرية المضادة للأفراد على استخدامها العشوائي في النزاعات المسلحة، لأنه حالما تتوقف النزاعات، فإنها تظل تتسبب في وقوع الإصابات والمعاناة الإنسانية، وتعيق جهود بناء الدولة

والتعمير الاقتصادي والتنمية. وبغية عكس اتجاه هذه الحالة وإيجاد حل دائم لمشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد، ينبغي بذل جهود متضافرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لهذا الغرض.

وإثيوبيا هي أحد البلدان الأفريقية العديدة التي تأثرت على نحو خطير بالألغام البرية المضادة للأفراد. وإدراكا منها لخطورة هذه المشكلة، فإن حكومة إثيوبيا بدأت، من خلال المساعدة التقنية المقدمة من عدد من البلدان وتعاونها، برنامجا لإزالة الألغام. وفي حين تشجعت حكومة إثيوبيا بالنتائج المحققة وتلتزم بالاستمرار في برنامج إزالة الألغام، فإن من المسلم به، في الوقت نفسه، أنه ما زال يتعين عمل الكثير للتخلص من جميع الألغام البرية المنتشرة في مختلف أنحاء البلد، وأن هذه المهمة الجسيمة لا يمكن استكمالها دون دعم دولي في شكل مساعدة تقنية ومالية.

ويسر وفد بلدي أن يعلن أن منظمة الوحدة الأفريقية تولي على المستوى الإقليمي اهتماما جديا لمشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد، وأن الدول الأعضاء في تلك المنظمة التزمت بحظر تام لإنتاج واستخدام وتخزين وبيع وتصدير هذه الأسلحة. ومما تشجعنا أيضا المواقف المماثلة المتخذة في مناطق أخرى من العالم.

والجهود المبذولة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف لتعزيز اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولها الثاني المعدل، وكذلك الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد الذي أعلنت عنه من قبل بعض البلدان المصدرة للألغام، جميعها خطوات هامة لوقف انتشار الألغام البرية واستخدامها. ونعتقد أن هذه الجهود ينبغي أن تتوج بفرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد بإبرام صك دولي ملزم قانونا. وفي هذا السياق، تؤيد إثيوبيا تأييدا تاما مشروع القرار المتعلق باتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد الذي يجري تعميمه في الوثيقة A/C.1/51/L.46 لكي تنظر فيه اللجنة الأولى.

**السيد نكورلو** (تنزانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في توجيه التهنئة إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة مداولات اللجنة الأولى. وإننا نتطلع بثقة لانعقاد دورة ناجحة ومفيدة تحت توجيهكم القدير والماهر. وإنني أتعهد بتقديم دعم وفد بلدي وتعاونه.

قبل عام مضى، أتاحت لنا الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة تقييم الإنجازات وأوجه النقص في آلية نزع السلاح والأمن الدولي برمتها خلال فترة وجود المنظمة. وبينما أعرب عن مشاعر متضاربة بشأن الماضي، فإننا رأينا مستقبلا حافلا بالتحمّس والتفاؤل. وإذ نجتمع هنا مرة أخرى بعد مرور سنة، وفي الواقع قبل أربع سنوات من بداية الألفية الجديدة، فماذا يخبئ المجتمع الدولي لمستقبل أطفالنا؟ وأي عالم سيعيشون فيه؟ وهل لدى الأمم المتحدة رؤية بالنسبة لمستقبلهم؟

ولو أن هؤلاء الأطفال تحسسوا طريقهم، فإن الجواب على هذه الأسئلة سيكون عفويا، ولأرادوا عالما يتسم بالسلام والأمن والازدهار، وبالتالي بالاستقرار، ولاختاروا عالما خاليا من الحروب والصراعات الإثنية والعنف، ولأرادوا نبذ الرذائل التي تولّد البؤس والفقر والتي تديم عدم الاستقرار، ولأرادوا، بطبيعة الحال، رؤية عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ومخزونات المواد الانشطارية، ولأرادوا، قبل أي شيء، رؤية كميات أقل بكثير من الأسلحة التقليدية، لكي يتمكنوا من أن يحيوا حياة آمنة.

هل نحن قريبون من بلوغ هذه الأهداف والتطلعات؟ هل نتحرك بصدق وترو وثبات نحو عالم مستقر وآمن ومزدهر؟ للأسف كلا. فالعالم لا يزال مشحونا بالحروب الأهلية والعنف الإثني التي تودي بأرواح آلاف من الناس الأبرياء. ولا يزال العالم يمتلك أكثر من ٠٠٠ ٢٠ رأس حربي نووي مميت ومخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تشكل تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين. إن الأسلحة التقليدية تستهدف بعنف المناطق المبتلاة بالصراع ويتصاعد إنتاجها في عدد من البلدان وخاصة بلدان الشمال الصناعية.

إننا نشعر بالقلق إزاء وجود كميات كبيرة جدا من الأسلحة في جميع أرجاء العالم وبمستويات تتجاوز الاحتياجات الدفاعية المشروعة للدول. كذلك نرى في

الاهتمام المولى للأسلحة النووية مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي إزاء الخطر الكبير الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل هذه على السلم والأمن الدوليين. وللأسف فإنه على الرغم من أن الأسلحة النووية تشكل أخطر تهديد للسلم العالمي، لم تلق هذه الأسلحة ما تستحقه من النظر على سبيل الأولوية في المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف الملائمة.

إن معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها - التي وقعت في وقت مبكر من عام ١٩٩٣ وكان متوخى منها تقليص عدد الرؤوس الحربية لجميع الأسلحة الاستراتيجية الـ ٧٥٠٠ - لم تنفذ بعد. ولا تزال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تتشبث بسياسة الردع النووي. ولهذا السبب فهي تعمل على زيادة تعاونها في مجال الأسلحة النووية الى مستويات لم يسبق لها مثيل. وهذا يدل دلالة واضحة على تصميمها على الاحتفاظ بترساناتها النووية وتطويرها.

وإذا أدرك الاعتماد مؤخرا لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ألاحظ أن من المؤسف أن المعاهدة لم ترق الى توقعات أغلبية الدول. إن تنزانيا بوصفها من المساندين الثابتين للمعاهدة والمناصرين لها على مر السنين تعتبر دائما هذه المعاهدة تشكل تقدما كبيرا نحو القضاء التام على هذه الأسلحة الرهيبة.

ومن سوء الطالع أن النص الذي اعتمد يجعل المعاهدة غير شاملة ويمكن الدول النووية الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية من أن تواصل الانتشار الرأسي للترسانات النووية بوسائل أخرى. ولا تقدم المعاهدة مساهمة كبيرة في القضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار محدد الزمن، بل تعزز الحصرية الدائمة لنادي الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، يشيد وفدي بالفتوى الحسنة التوقيت التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، والتي تؤكد على أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يتناقض بصورة عامة مع قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبق على الصراعات المسلحة. وقد فتحت هذه الفتوى فصلا جديدا في الإطار القانوني لنزع السلاح النووي بالاعتراف بحق بوجود التزام بالدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بهذه المفاوضات الى نتائج. وتذكرنا هذه الفتوى مرة أخرى بالالتزام الذي قطعته بالفعل الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن هذا المنطلق نناشد مناشدة مخلصة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤيد برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية، وهو برنامج تتولى قيادته مجموعة الـ ٢٨ في مؤتمر نزع السلاح. ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية، في ظل البيئة الدولية الحالية المؤاتية، أن تخطو خطوة إضافية بأن تؤيد تأييدا عمليا القضاء النهائي على الترسانات النووية. وهذا يعني أنه يجب عليها وقف بلاء الانتشار النووي وعكس مساره، وفي نهاية المطاف إنهائه.

ويؤيد وفدي كذلك عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح لاستعراض الجوانب الهامة جدا لنزع السلاح النووي بغية تيسير بناء مستقبل أفضل وأكثر أمانا لأطفالنا.

ويعلق وفدي أهمية كبيرة في المساعي الرامية الى إحلال السلم والأمن العالميين على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وإذ صدق ٦٤ بلدا على الاتفاقية حتى الآن نجد أن من المؤسف أن البلدان التي لديها أكبر مخزونات من تلك الأسلحة لم تفعل ذلك بعد. إن فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحتاج الى بلد واحد لبلوغ العتبة اللازمة لدخولها حيز النفاذ، ستتقوض بشكل خطير إذا ظلت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بصورة خاصة خارج الاتفاقية. لذلك مهما أكدنا على أهمية الإسراع بالتصديق على الاتفاقية لا يمكن أن نكون مغالين في ذلك.

وما برحت الأسلحة التقليدية على مر السنين عاملا رئيسيا في إذكاء الصراعات التي تتراوح من الحروب الكاملة الى مختلف أشكال العنف في جميع أرجاء العالم. فالألغام البرية المضادة للأفراد ما هي إلا فئة من هذه الأسلحة التي ألحقت الدمار والبؤس بعشرات الآلاف من الناس الذين هم في الغالب من النساء والأطفال الأبرياء. وفي الوقت الذي ترحب تنزانيا فيه بحظر الألغام البرية

المضادة للأفراد في المستقبل القريب، ترى أن حظر هذه الأسلحة لن يحل المشكلات الحقيقية إذا تم دون إطار شامل يعالج جميع جوانب المشكلة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمصنعي الأسلحة، وتضارب المصالح السياسية الأساسية التي تخدمها هذه الأسلحة وتغذيها.

وأهم ما في الأمر أن غالبية الدول الأعضاء الأقل تسلحا، والبعض منها، يعتبر هذه الأسلحة "أسلحة الضعفاء"، بحاجة الى أن تطمئن أنفسها بأن الجهود الرامية الى حظر هذه الألغام البرية المضادة للأفراد تحفزها رغبة صادقة في متابعة نزع السلاح ولا تحفزها شهية نهمة لدول مسرفة في التسلح بالفعل، تريد لنزع سلاح بقية العالم واحتجازه رهينة سياسية.

إن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول العسكرية بعمل محدد في ميدان نزع السلاح النووي والتقليدي من شأنه أن يبرهن على هذا الالتزام الحقيقي بالعمل نحو إقامة عالم أكثر أمانا ويشكل أيضا حافزا إضافيا على نزع السلاح.

كذلك فإن الجهود الرامية الى حظر الأسلحة التقليدية ستصير عديمة الجدوى إذا لم يعمل المجتمع الدولي جاهدا على التخفيض الكبير لإنتاج هذه الأسلحة ووقف الترويج المتعمد لتصديرها، ولا سيما في المناطق التي يستوطن فيها الصراع والعنف. وبالإضافة الى ذلك، وبغض النظر عن التدابير المتخذة لحظر الأسلحة التقليدية، لا يجب أن يحيد بصرنا عن الأولوية الحقيقية، ألا وهي أسلحة الدمار الشامل.

إن القدرة التدميرية للألغام البرية المضادة للأفراد قطرة في بحر إذا ما قورنت بتفجير رأس نووي واحد. لقد ذكر بحق جوزيف روتبلات الحائز على جائزة نوبل لدى تقديمه ورقة في نيويورك في وقت مبكر من هذا العام:

> "إن القنابل النووية تصنَّع لكي تبدو وكأنها لا تختلف كثيرا من الناحية الكمية عن القنابل العادية المألوفة لمعظمنا هذه الأيام. وأي حرب نووية تعد لتدبو كأي حرب تقليدية على نطاق أوسع. إن الأسلحة النووية ليست نسخة أوسع نطاقا من الأسلحة التقليدية. إنها فئة مختلفة تماما. فالطاقة التي تنبعث عندما تنشطر ذرة واحدة من البوتونيوم يكون حجمها أكبر بعشرات الملايين من المرات من الطاقة المنبعثة من كل ذرة في تفجير تقليدي".

وفي الواقع، يجب أن يظل القضاء على هذه الأسلحة الرهيبة شاغلنا الرئيسي.

وفي ضوء هذه الخلفية، تؤيد تنزانيا بالكامل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة. وسيكون هذا تطورا ملموسا يكمل الجهود المماثلة الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم، التي أسفرت عن معاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية، ومعاهدة راروتونغا لجنوب المحيط الهادئ، ومعاهدة بانكوك لجنوب شرقي آسيا، ومعاهدة بيليندابا لأفريقيا. ونأمل، بعد إعلان نصف العالم منطقة خالية من الأسلحة النووية، أن يكون هذا إشارة واضحة للشمال بأن يحذو نفس الحذو وأن يحرر نفسه وبقية العالم من تهديد الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وإن إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدي. وعندما قرر مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، إنشاء المنطقة قبل ٢٦ سنة، في لوساكا، كان يسترشد بالتزام قوي بالعمل من أجل تحقيق أهداف السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وللأسف، فإن إنشاء هذه المنطقة، ظل مستعصيا على اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لما يقرب من عقدين حتى الآن، بعد أن هجرها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين الرئيسيين للمحيط.

وخلال السنوات الأولى، منعت الحرب الباردة إحراز تقدم صوب ذلك الهدف المقصود. ولكن المفارقة الآن أنه في ظل بيئة عالمية أفضل بكثير، تشجع على الثقة المتبادلة والتعاون بين الأمم، لم يكن من الممكن بعث تلك الروح داخل اللجنة المخصصة. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء أمن المنطقة، بسبب الآثار الخطيرة لوجود قوات عسكرية أجنبية في منطقة المحيط الهندي. ونطلب الى جميع الأطراف المعنية، ولا سيما الأعضاء الدائمون الغربيون الثلاثة في مجلس الأمن، أن يتحلوا بالشجاعة السياسية، وأن ينضموا مرة أخرى الى اللجنة المخصصة، وأن يعملوا على نحو

مشترك مع بقية العالم من أجل إنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي.

ونود أن نعرب عن أملنا الوطيد في أن تسهم مداولات هذه الدورة على نحو إيجابي في التعجيل بعملية نزع السلاح، مع التركيز الواضح على أسلحة الدمار الشامل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى، بالاستفادة من فتوى محكمة العدل الدولية، بالإضافة الى الجو الدولي المؤاتي السائد، من أجل بناء مكان أكثر أمنا لأطفالنا.

**السيد فام كوانغ فين** (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أقدم إليكم والى أعضاء المكتب الآخرين، أحر تهانئ وفد فييت نام. ويطمئنكم وفدي، سيدي الرئيس، إدراكا منه لعبء العمل الثقيل الذي ينتظر هذه اللجنة، كما يطمئن المكتب، الى تعاوننا الكامل معكم من أجل تحقيق خاتمة مثمرة لأعمال لجنتنا.

لا تزال مسألة الأمن الدولي ونزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي. ومنظومة الأمم المتحدة. وتتيح نهاية الحرب الباردة فرصا جديدة، كما أن خطر المحرقة النووية قد أقصي أبعد من ذي قبل. وقد أحرز تقدم في بضعة مجالات في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ومع ذلك توجد تحديات كبرى. فلا تزال الحروب والصراعات دائرة. كما أن ترسانات الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، رغم أنها قد خفضت، لا تزال كبيرة.

وإذ أتكلم اليوم، فإنني استفيد من التحليل الذي عرضته عدة وفود خلال الأيام الستة الماضية للمناقشة العامة. وأبرز ما في ذلك التحليل الاعتراف المعرب عنه بضرورة التعاون كفرضية لا غنى عنها لضمان التقدم في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. ونحن إذ نشاطر ذلك الرأي ، ندعو أيضا الى بذل جهد مشترك أكبر، ونؤكد على الدور الهام للآليات المتعددة الأطراف في المسعى المشترك صوب تحقيق عالم أفضل وأكثر أمنا.

واليوم نشهد زخما مجددا للتقدم صوب نزع السلاح النووي. ويرحب وفدي بالانجازات الإيجابية الأخيرة في هذه العملية، ومن بينها اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واستعراض وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتوجد أربع من هذه المناطق الآن. ونرحب بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي.

ومما يستحق الذكر من بين التطورات الإيجابية أيضا التطورات في جنوب شرقي آسيا. إذ لا يزال اقتصاد المنطقة ينمو على نحو دينامي. وتبذل بلدان المنطقة جهودا مشتركة لزيادة تعزيز التعاون في جميع الميادين. وفي هذا المقام، تقوم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، بدور هام وبناء. ومن الحالات التي توافق المقام أنه بناء على مبادرة الآسيان، انشئت في السنة الماضية منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وكان هناك ترحيب واسع النطاق بإقامة تلك المنطقة. ونأمل أن تعترف بها في القريب العاجل جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية.

والأمن الدولي متعدد الجوانب، ويزداد العالم الذي نعيش فيه اليوم تكافلا. وبينما نسلم بأهمية التعاون والتوفيق في إبرام أية معاهدات واتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح، فإننا يجب أن نؤكد أيضا على العناصر الأساسية التي يجب أن تقوم عليها تلك الإنجازات، والتي تكفل استدامتها. ولا يزال أهم مبدأ هو أن الأمن يجب ضمانه لجميع الدول، ولا سيما الدول الصغيرة وغير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن يجري التفاوض بشأن معاهدات حقيقية وأن تعتمد على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحسن النية، والإنصاف والإخلاص. وعلاوة على ذلك، يجب أن تشكل تلك المعاهدات مداميك لتحقيق الهدف المشترك النهائي والأوسع نطاقا، وألا تكون عناصر لتأخير تحقيقه أو حتى للنيل منه.

ومن ثم، فبالإضافة الى النتائج الايجابية المحرزة، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، إذا نظر الى الأمور في ضوء هذا الهدف. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نرحب بها، يجب أن تصبح عنصرا من عناصر السعي للقضاء على جميع الأسلحة النووية. وقد وقعت فييت نام المعاهدة، اذ تعتبرها خطوة إيجابية. وفي نفس الوقت، فهي تدعو الى اتخاذ إجراء ملموس لتحرير هذا العالم من تلك الأسلحة الرهيبة.

وتؤكد فييت نام أيضا على أن أنشطة التحقق يجب أن تنفذ بأسلوب منصف ومحايد، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول.

وقد صدرت التزامات هامة كجزء من تمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى في السنة الماضية. وهذه الالتزامات - ومن بينها تعزيز استعراض معاهدة عدم الانتشار، وبدء المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي وتقديم ضمانات الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها - لن يطويها النسيان. إنها تشكل عناصر عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المقبلة، ويجب تحقيقها. وفي هذا المقام، فإن الاقتراح بوضع برنامج عمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية، المعروض من جانب ٢٨ بلدا في مؤتمر نزع السلاح، يستحق النظر الجاد.

وبالنظر الى أن التحديات التي أمامنا لا تزال عديدة، فهناك رسالة ينبغي إعادة التذكير بها. إن علينا أن ننطلق من الإنجازات المسجلة بالفعل الى تحقيق مزيد من التقدم من خلال الجهود المشتركة القائمة على الثقة المتبادلة، والاحترام المتبادل، والأمن لجميع الدول. وستقدم فييت نام إسهامات نشطة في السعي المشترك الى جعل هذا العالم عالما أفضل.

**السيد موليندير** (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهانئي على انتخابكم، وبالإعراب عن سروري لرؤيتكم تترأسون مداولاتنا.

إن آخر مرة تكلمت فيها أمام اللجنة الأولى كانت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وكان عليّ أن أعلن في ذلك الوقت أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت، فإن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لم يتمكن من التوصل إلى نتيجة بشأن تنقيح البروتوكول الثاني. ويسرني هذه المرة أن أقول إن باستطاعتي أن أعلن لكم، بصفتي رئيسا لذلك المؤتمر، عن اختتامه في أيار/مايو من هذا العام بنجاح. فتنقيح بروتوكول الألغام البرية قد تم تحقيقه في نهاية المطاف، مع أن ذلك كان من خلال عملية تفاوضية صعبة ومعقدة بصورة خاصة.

وخلال تلك المرحلة الأخيرة من المفاوضات كان هناك تأييد مفاجئ ومتزايد لفرض حظر كامل على الألغام البرية المضادة للأفراد. وعندما اقترحت السويد رسميا في آب/أغسطس ١٩٩٤، بوصفها أول بلد يتقدم بالاقتراح فرض حظر كامل لم يؤيد ذلك الاقتراح سوى دول أطراف قليلة. وفي ختام المؤتمر الاستعراضي، أيدت ما يزيد على ٤٠ دولة فرض حظر كامل. ومع ذلك، لم يكن ممكنا انعكاس ذلك بالكامل في النتيجة التي أسفر عنها الاستعراض، وذلك على وجه الخصوص، لأن عدة بلدان لا تزال ترى أن هذا السلاح يظل وسيلة ضرورية وشرعية للدفاع عن أراضيها.

ونتيجة لذلك، وصف بعض المراقبين النتيجة التي أسفر عنها المؤتمر بأنها تسوية لا تفي بالغرض وفاشلة. وأنا أختلف مع هذا التقييم بصورة قاطعة فعلى العكس تماما، فإن البروتوكول المعدل يحدد الحد الأدنى العالمي للمعايير التي لو طبقت لأنقذت كثيرا من الأرواح بالتأكيد. واسمحوا لي بأن أقدم لكم قائمة قصيرة بتلك الأحكام الجديدة التي تعزز قواعد نص البروتوكول الأصلي.

إن نطاق تطبيق البروتوكول قد وسع ليشمل الصراعات الداخلية. وهذا يشكل تقدما في تطوير القانون الإنساني الدولي.

ومنع استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد التي يعجز عن كشفها.

ومنع استعمال الألغام البرية المضادة للأفراد التي لا تدمر نفسها بنفسها ولا تبطل مفعولها بنفسها، بمعولية مشتركة تبلغ نسبة ٩٩,٩ في المائة، في غضون ١٢٠ يوما من تفعيلها خارج حقول ألغام مسيجة وموضوع علامات تشير إلى أماكنها ومرصودة.

ومنعت الأجهزة المضادة للاستشعار المتعلقة بجميع أنواع الألغام.

وعززت القيود العامة المتعلقة باستعمال جميع أنواع الألغام، خاصة فيما يتعلق بوسمها وتسجيلها.

وعززت تعزيزا كبيرا أنظمة حماية قوات حفظ السلام وغيرها من القوات وبعثات الأمم المتحدة، فضلا عن البعثات الإنسانية وبعثات من لجنة الصليب الأحمر الدولية، من الآثار المترقبة على حقول الألغام والمناطق الملغمة.

ويتوجب على فرادى الدول الأطراف أن تفرض جزاءات عقابية على أي إنسان موجود ضمن سلطانها القضائي ينتهك الأحكام الجوهرية للبروتوكول. وهكذا، فإن انتهاكات بروتوكول الألغام البرية ستعامل أساسا باعتبارها جرائم حرب.

ويتوجب على الدول الأطراف أن تنشر المعلومات عن الأحكام الموضوعية للبروتوكول، وأن تصدر إلى قواتها المسلحة أوامر تشغيلية بهذا الصدد.

ويحمّل البروتوكول المنقح الطرف الذي يقوم بزرع الألغام مسؤولية كاملة سواء عن إزالة الألغام المزروعة في أثناء الصراع، أو عن بقائها.

وترمي مادة جديدة تتعلق بتقديم المساعدة والتعاون التكنولوجي إلى تبادل تكنولوجيا إزالة الألغام وتأهيل الضحايا.

وتحظر مادة جديدة نقل الألغام البرية المضادة للأفراد التي يعجز عن كشفها والألغام التي تعمر طويلا ويتم تفجيرها عن بعد، على أن يسري الحظر فورا. وهي تقيد أيضا نقل جميع الألغام، خاصة إلى الدول التي ليست أطرافا في البروتوكول، وتحظر نقل الألغام إلى أي كيان ليس دولة أو وكيلا لدولة.

ومع أنه ثبت أن من المتعذر تحقيق توافق في الآراء على نظام التحقق في حالة الادعاء بوجود انتهاكات، فقد وافق المؤتمر على نظام عقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف. وستناقش في تلك الاجتماعات تطبيق البروتوكول ومركزه، ويمكن في الواقع إثارة مسائل تنفيذه.

ولقد تقرر عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل في عام ٢٠٠١، أي بعد خمس سنوات من الآن.

ومنذ اختتام المؤتمر الاستعراضي، اتخذ عدد من المبادرات على الصعد الوطنية والاقليمية والدولية ترمي إلى تحقيق هدف الحظر الشامل للألغام البرية المضادة للأفراد. وعلى سبيل إعطاء أمثلة قليلة، اتخذت حكومتي مؤخرا من طرف واحد خطوة اتبعت الدعوة السويدية إلى فرض حظر عالمي بفرض حظر من جانب واحد على جميع الألغام البرية المضادة للأفراد، بما في ذلك تدمير مخزوننا الكبير منها، في إطار زمني محدد. وعلى الصعيد الإقليمي، تم التوقيع على اتفاق لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد في حزيران/يونيه بين ستة بلدان في أمريكا الوسطى.

وعلى الصعيد الدولي، انضمت مجموعة كبيرة من البلدان في الأسابيع القليلة الماضية إلى إعلان أوتاوا، الذي تلتزم وفقا له بالعمل من أجل ابرام اتفاق دولي في أقرب وقت ممكن، يكون ملزما قانونا، لحظر الألغام المضادة للأفراد. وفي المناسبة نفسها، أعلن الوزير الكندي للشؤون الخارجية، لويد اكسوورثي، أنه يأمل في جمع عدد كبير من البلدان للتوقيع على حظر دولي للألغام البرية المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر من العام المقبل.

وهذه المبادرات مفيدة وهامة بالتأكيد. ومع ذلك، فإن الألغام البرية المضادة للأفراد تشكل بالنسبة لبلدان عديدة جزءا هاما من دفاعها الوطني. وعليه، فإن بروتوكول الألغام البرية المعدل سيظل في المستقبل المنظور البروتوكول الوحيد المقبول عالميا لتنظيم استعمال الألغام البرية. وهو يشكل أفضل أرضية مشتركة ممكنة لغرض تقليل أو إزالة الخطر الذي يتعرض له المدنيون وغير المحاربين، وذلك بالنسبة للبلدان التي تستعمل الألغام البرية والبلدان التي تنبذ استعمالها على حد سواء.

وأعتقد أن من المهم التأكيد على أنه ما كان لحالة من حالات الأزمات الراهنة أن تصل إلى ما وصلت إليه فيما يتعلق بالألغام البرية في ظل هذه الأحكام أن تبلغ هذا المدى. ولهذا فإن التقيد العاجل والعالمي ببروتوكول الألغام البرية المعدل وتنفيذه هو أمر يتصف بأهمية قصوى حتى يحل ذلك اليوم الذي تقبل فيه

جميع الدول بالحظر الكامل، ويتم فيه تدمير جميع الألغام البرية المضادة للأفراد. إن قواعد بروتوكول الألغام البرية المعدل ستنقذ الأرواح وتقلل من مآسي الألغام البرية في المستقبل أو تخفف من حدتها على الأقل.

واسمحوا لي أيضا بأن أشير في هذا السياق إلى النجاح الأول الذي حققه المؤتمر الاستعراضي، وهو اعتماد البروتوكول الرابع الذي يحظر أسلحة الليزر المسببة للعمى، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويحظر البروتوكول الجديد وزع أسلحة الليزر المصممة خصيصا للتسبب في العمى الدائم، فضلا عن نقل أي سلاح من هذه الأسلحة إلى أي دولة أو كيان ليس بدولة. وهذا حدث بارز في تطوير القانون الإنساني الدولي. وهذه أول مرة يتم فيها حظر سلاح استحدث وأنتج نموذجه الأصلي قبل أن يستخدم فعلا وإنني أقر بأن هذه الطريقة هي الطريقة المثالية. فالدول لم تنتظر حتى تصبح الكارثة حقيقة واقعة، مثلما هي الحال بالنسبة للألغام البرية المضادة للأفراد؛ بل لقد استبقت استحداث سلاح غير إنساني وحظرته.

وفي الختام، فإن المؤتمر الاستعراضي الأول قد أحرز تقدما كبيرا بفرض قيود وحظر جزئي على الألغام البرية، وبالحظر الكامل لنوع جديد من السلاح.

وإني أدعوكم جميعا إلى المشاركة في جلسة غير رسمية ستعقد غدا، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١١/٠٠ صباحا في قاعة الاجتماعات ٤، سأتولى رئاستها، لمناقشة البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع الجديد، وللقيام بتحليل قانوني لهما، بغية تسهيل عملية تصديق الدول عليهما. وسنستمع في الجلسة إلى فريق من الخبراء من الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة وكذلك من مكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

**السيد أوبلي** (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي نيابة عن وفد الفلبين أن أعرب عن تهانينا لكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وإننا إذ نتعهد لكم بالتعاون الكامل معكم ومع أعضاء مكتبكم، نود أن نعرب عن ثقتنا بأن أعمال لجنتنا ستستفيد كثيرا تحت قيادتكم الحكيمة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير واحترام وفدي البالغين للسفير أرديني شولون سفير منغوليا.

إن أحداث السنوات الأخيرة تدل على وجود زخم واضح لصالح نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

ومما يبعث على اعتزازنا واعتزاز الأمم المتحدة أن كثيرا من تلك التطورات تصورتها لجنتنا من قبل أو حفزت عليها. ويمكن أيضا أن نعزو الكثير منها إلى التأييد الحماسي القائم على المبادئ الذي أبدته البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز. لقد ساعدت يقظة حركة بلدان عدم الانحياز وتصميمها ومثابرتها على كفالة أن يظل نزع السلاح يحظى بأولوية عالمية وأن تعالج مسائل محددة من مسائل نزع السلاح على نحو جاد ومخلص.

لقد أصبحت لدينا الآن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وانتشرت المناطق الخالية من الأسلحة النووية في كل مناطق العالم وهي على وشك أن تتحد. وقد قررت محكمة العدل الدولية أن هناك التزاما قانونيا واضحا وقد دعمت هذه الفتوى الإرادة السياسية الساحقة لدى الدول لإزالة الأسلحة النووية. وتم تمديد نظام عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وفي إحدى مناطق العالم تم تفكيك ترسانات كاملة من الأسلحة النووية وفي جزء آخر من العالم تم درء احتمال الانتشار النووي.

وقد أوشكت معاهدة الأسلحة الكيميائية على الدخول إلى حيز النفاذ. وتتخذ خطوات لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد عززت الدول الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وثمة خطوات ومبادرات من أجل الحظر الكامل للألغام البرية. ويجري التصدي الآن للنقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة. وتجري الاستعدادات لأن تكرس الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة لنزع السلاح.

وقبل سنوات قليلة لم يكن متصورا أن من الممكن اتخاذ الكثير من هذه الخطوات. فالتوازن النسبي الناتج عن الحرب الباردة أدى إلى زيادة اعتماد العالم على استقرار قائم على الرعب بدلا من سلام قائم على الإرادة الحرة. واليوم بدأت مطامحنا الجماعية تؤتي أكلها.

وهذه التطورات، رغم أنها قد تكون تطورات هامة، ما زالت تعاني من عيوب ناشئة عن اتباع سياسات ممالئة ورفض التخلي عن قيم الحرب الباردة. ورغم أن هناك الكثير الذي يدعو إلى التفاؤل، فهناك ما يدعو أيضا إلى القلق.

إن المنازعات المحتملة والفعلية لا تزال تعصف بنا. ومع أن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في هذه المنازعات قد تضاءلت إلى حد كبير فإن الخسائر في الأرواح والنفقات المادية والفرص الضائعة للتقدم والرخاء لا تزال مستمرة ولا يمكن أن تكون مقبولة لدينا.

والموارد الوطنية والإقليمية لا تستهلكها الصراعات القائمة فقط بل يستهلكها أيضا الخوف وعدم الاستقرار الناشئان عن استمرار التهديد الذي تفرضه أسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل واستخدام الأسلحة التقليدية بشكل غير قانوني ولا سيما العمليات ذات الطابع العشوائي. وتخصص موارد هائلة لأسلحة الحرب على مستويات تتجاوز بوضوح احتياجات الدول للدفاع عن النفس.

وفي منطقتنا التي كانت في وقت سابق تسودها توترات الحرب الباردة، أنشأنا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولم يكن هذا ممكنا في وقت سابق. وفي عام ١٩٩١ رفض مجلس الشيوخ الفلبيني الاتفاق الذي كان من شأنه أن يسمح باستمرار بقاء أكبر المرافق العسكرية للولايات المتحدة عبر البحار في بلدنا. وبذلك أزلنا العقبة الأخيرة التي كانت تقف أمام بدء المفاوضات في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وبعد ذلك بأربع سنوات وقع رؤساء دول آسيان ونظراؤهم من بقية منطقة جنوب شرقي آسيا في بانكوك على معاهدة أعلنت للعالم تصميم بلدان جنوب شرقي آسيا على أن تكون خالية من الأسلحة النووية.

وقد رحب زملاؤنا من المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية بمعاهدة بانكوك، وكذلك فعلت بلدان أخرى. بيد أن البعض قد شكك فيها. وتحاول الدول الأطراف في معاهدة بانكوك، بكل إخلاص، أن تزيل خلافاتها مع تلك الدول. بيد أننا ملتزمون حقا بتخليص أنفسنا من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الحالي نواجه تحدي ربط المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تغطي أجزاء واسعة من الكرة الأرضية بعضها ببعض. ونحن نؤيد اقتراح البرازيل باستنباط وسائل تتمكن بها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم أن تنسق فيما بينها وتعمل معا حتى

يصبح نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي حين أن محكمة العدل الدولية قد جاءت إلينا بتصريحات جديرة بالترحيب بشأن الالتزامات بالتفاوض على اتفاقات لنزع السلاح النووي، فإنها أصدرت فتوى تثير الخلاف بشأن مسألة مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وفتوى المحكمة بشأن هذه النقطة تبلغ من العمومية ما يمكنها من الناحية الفعلية أن تنطبق على أي عدد من الأسلحة غير التقليدية والتقليدية. وقد عرضت الفلبين مع عدد من الدول الأخرى موقفها أمام المحكمة. وقد تبينا المزية الفائقة للعديد من الحجج التي عرضتها دول أخرى تأييدا لعدم مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. وتأمل الفلبين ألا تؤدي فتوى المحكمة إلى مناقشة لا تنتهي حول التفسيرات القانونية، في لجنتنا أو في غيرها. وبدلا من ذلك نود أن نركز على الحكم الإجماعي للمحكمة بوجود التزام ليس بالبدء فحسب، بل أيضا باختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة صارمة فعالة.

وها نحن على وشك إنشاء منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي ستكون مسؤولة أساسا عن رصد الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتورها عيوب خطيرة، نظرا إلى أنها تسمح بتحسين الترسانات النووية والتكنولوجيات ذات الصلة عن طريق المحاكاة باستخدام الكمبيوتر والتجارب في المختبرات. وهي لا تعالج مسألة نزع السلاح النووي، وحكمها الخاص بالدخول إلى حيز النفاذ هو أيضا مدعاة للقلق. بيد أن الفلبين تعول تعويلا كبيرا على مصداقية هذه المعاهدة. ونحن نعتبرها بداية وليست نهاية في ذاتها، وخطوة سياسية وقانونية هامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية المعلنة صوب تلبية النداءات الداعية إلى نزع السلاح النووي. وفور عرض المعاهدة على مجلس الشيوخ الفلبيني للمصادقة عليها، فإنني على ثقة من أننا سنصادق عليها.

وثمة ميزة على جانبي المناقشة بشأن عدم الانتشار النووي. فهناك تفاوتات صارخة موجودة في عالم الأسلحة النووية، ولكن توجد مخاطر بالغة أيضا. وبالتالي ينبغي أن تستمر الجهود لجعل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عالمية حقا بضم البلدان القليلة التي لا تزال خارجها. إن معاهدة عدم الانتشار وتمديدها لأجل غير مسمى تحققا بفضل حلول وسط تاريخية، ووضعا أعباء معينة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تستمر تلك الدول في إخلاصها لالتزاماتها، لأن إخلاصها هو قبل كل شيء الذي يمكن أن يجعل القبول العالمي لمعاهدة عدم الانتشار واقعا. ومن بين هذه الالتزامات الاستعداد لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتوصل الآن إلى صك يحظر انتاج المواد الانشطارية في المستقبل، صك يمكن أن تتقيد به الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا تزال مسألة الضمانات الأمنية للدول غير النووية مطروحة علينا منذ ثلاثة عقود تقريبا، ولم تفقد أهميتها. ولا ترى الفلبين هذه المسألة مجرد مسألة لا تهتم بها الدول غير النووية إلا خشية على أمنها من الضرر النووي - وهي فرضية خاطئة وأنما تراها وسيلة أخرى لتهيئة الظروف السياسية والقانونية التي يمكن في ظلها تحقيق نزع السلاح النووي. ونحن نرحب باتفاق الصين وروسيا مع حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة ونأمل أن نتمكن في اللجنة الأولى، وكذلك في مؤتمر نزع السلاح، من العمل من أجل التوصل إلى صك ملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية لتقديم ضمانات موحدة.

ولم يكن فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في عام ١٩٩٣ خطوة رئيسية صوب القضاء على هذه الأسلحة المروعة فحسب، بل كان أيضا رمزا قويا لنهاية الحرب الباردة. وقد أثبت أن العالم يريد أن يبتعد عن جنون المواجهة بين القطبين. وفي هذا السياق، من المؤسف ألا تنضم الولايات المتحدة وروسيا، اللتان تمتلكان أكبر المخزونات من هذه المخترعات القاتلة، إلى هذا الميثاق العالمي. وفي الوقت الذي ننتظر فيه دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، ونستعد فيه لتنفيذها من خلال الاجتماع الأول في العام القادم للدول الأطراف، يجب أن نتأكد من عدم وجود أي تمييز في تنفيذها.

وقد حدثت تطورات جديدة عديدة منذ إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمّية وتدمير تلك الأسلحة في عام ١٩٧٢. فقد حدث تحسن في تكنولوجيا إنتاج هذه الأسلحة. ولكن حدث أيضا تحسن في التزام الدول بمعالجة أسلحة الدمار الشامل وقدرتها على ذلك. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي عمل الفريق المخصص الذي أنشأه المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية في عام ١٩٩٤ لالتماس السبل لتعزيز الاتفاقية من خلال بروتوكول للامتثال. وينبغي أن يشمل بروتوكول الامتثال هذا أيضا تدابير لمعالجة الخطر الناجم عن إمكانية استخدام هذه الأسلحة من قبل الارهابيين والعناصر الإجرامية.

إن التهديدات التي تتعرض لها رفاهية الإنسان وازدهاره تتخذ أشكالا أخرى غير الصراعات النووية والكيميائية والوطنية، وتنتهك كرامة الحياة. فالألغام البرية والأجهزة الغادرة المشابهة لها تشكل مصدرا للقلق العميق لدى البشر جميعا. وقد فرضت الفلبين حظرا تاما على الألغام البرية. ومع أن الفلبين كانت في وقت من الأوقات تحوز في ترسانتها على الألغام البرية، فإن هذه الألغام لم توزع على الاطلاق. ومنذ وقت مبكر، أدركت حكومة بلدي الطابع اللاإنساني والعشوائي لهذا السلاح. وتأييدا لذلك ولإظهار مدى الجدية التي تنظر بها إلى هذه المسألة، تقوم وزارة خارجية بلدي بإعداد تشريع يجرم استخدام الألغام البرية أو امتلاكها أو الاتجار بها في الفلبين.

وتؤيد الفلبين الحظر الدولي الكامل على الألغام البرية. ونحن نؤيد مبادرات الولايات المتحدة وكندا بشأن إبرام اتفاق دولي يحظر الألغام البرية حظرا كاملا. وبينما نؤيد تأييدا كاملا هذه المبادرة، فإن الفلبين تنضم إلى البلدان الكثيرة الأخرى في الإعراب عن الأمل في مواصلة تركيز الاهتمام على إزالة الألغام البرية ومساعدة ضحاياها.

ونحن نرحب بتعزيز البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونؤيد اتخاذ خطوات صوب إنشاء سجل دولي للألغام البرية. ولكننا نود أن نشير إلى أنه ينبغي، عندما نبدأ في عملية التفاوض بشأن فرض حظر تام، ألا يستند، في أي حال من الأحوال، إلى هذه التدابير لاضفاء طابع الشرعية حتى على استخدام أقل الألغام البرية "ضررا" أو لتعويق المفاوضات.

إن النقل غير المشروع للأسلحة الخفيفة يشكل أيضا تهديدا خطيرا للاستقرار، وخاصة في سياق الصراعات الداخلية والارهاب والمنظمات الإجرامية. ولا نزال نشارك في تدابير شفافية التسلح ونؤيدها، وكذلك التدابير التي تحظر النقل غير المشروع للأسلحة. ونحن نؤيد بوجه خاص الدراسة والرصد المستمرين لهذه المسألة، إما عن طريق فريق من الخبراء الحكوميين أو عن طريق تقرير صادر عن الأمين العام.

وكما قلت في وقت سابق، فقد ازدادت وتيرة أعمالنا لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ويجب أن نظل مثابرين وملتزمين لتحقيق هذه الغاية. فلا يزال يتعين علينا أن نفعل المزيد، وينبغي لنا أن نتجنب هبوط قوة الدفع التي نمتلكها أو أن يصرف انتباهنا الذين يستخدمون مسائل أخرى من مسائل نزع السلاح للقيام بذلك - على الرغم من أن هذه المسائل قد تكون ذات أهمية مماثلة. فلا ينبغي استخدام تلك المسائل لأهداف سياسية تحزبية أو لصرف انتباه العالم عن نزع السلاح النووي.

وتعتبر الفلبين نزع السلاح إحدى وسيلتين هامتين لتحقيق السلم الملموس. وأما الوسيلة الأخرى فهي الحوار الهادئ، بالاضافة إلى بذل الجهود لبناء الثقة والائتمان وتحقيق تفاهم أكبر. وقد شهد العالم زخما مماثلا في هذا الصدد. ففي منطقتنا، أنشأنا على مستوى رسمي وزاري المحفل الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وعلى مستوى آخر غير رسمي، لدينا محافل غير رسمية للمناقشات بشأن بحر جنوب الصين. ونشهد أيضا في كل أنحاء المنطقة زيادة في المحافل الأكاديمية لمناقشة الأمن. ويستحق أحد هذه المحافل اهتماما خاصا، لاسهامه في تعزيز الأمن والتفاهم السياسي في منطقتنا، وهو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ.

لقد آن الأوان لنبني على ما حققنا، ولنعمل على وضع برنامج مرحلي لإجراء تخفيضات تدريجية وعميقة في الترسانات النووية بهدف إزالتها الكاملة في النهاية؛ ويتعين علينا أن نفعل ذلك في إطار محدد الزمن. ويجب أن نواصل السير على طريق نزع السلاح النووي، مواجهين مزيدا من التحديات في ميادين نزع السلاح الأخرى عند الاقتضاء، ولكن ينبغي ألا نتوانى في مهمتنا المتمثلة في الإزالة النهائية لهذه الأسلحة التي تسبب دمارا لا يمكن تصوره.

ويتم الحصول على الأسلحة على أساس مفاهيم أمن متصورة. وتبنى الترسانات من أجل الدفاع ضد الأعداء. ولكن العدو لا يكون دوما دولة لديها قضية معلقة حول ادعاء متضارب مع دولة أخرى. فالعدو هو سوء الفهم؛ والعدو هو انعدام الثقة؛ والعدو هو الشك. هؤلاء هم الأعداء الذين لا يهزمون بقوة السلاح. وعلى العكس من ذلك، هؤلاء الأعداء لا يهزمون إلا بوضع ارادتنا الجماعية سندا لمهمة تحقيق نزع السلاح الحقيقي والهادف.

**السيد لارين** (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئ وفدي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن خبراتكم الدبلوماسية الواسعة ستتيح لمداولاتنا أن تكون مثمرة للغاية. وأرجو أن تنقلوا تهانئنا لبقية أعضاء المكتب. واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، أن أشيد بالعمل الهام والحساس الذي قام به سلفكم، السفير أردنيشولون، ممثل منغوليا، وعلى الدعم الفعال الذي نتلقاه دوما من الأمانة العامة.

إننا نستطيع أن نقول مع الارتياح إن عام ١٩٩٦ كان عاما مليئا بالمنجزات الرائعة بالنسبة لشيلي في ميدان نزع السلاح. ففي المقام الأول، شاركنا مع أكثر من ١٢٠ دولة، في التوقيع على اتفاقية عالمية ذات أهمية تاريخية، وهي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا الصك يتضمن حظرا قاطعا للتفجيرات النووية - وهو هدف من الأهداف ذات الأولوية للسياسة الخارجية لشيلي، وعمل بلدي، بالاشتراك مع بقية البلدان الأمريكية والبلدان الأخرى في نصف الكرة الجنوبي، عملا دؤوبا خلال فترة عدة عقود من أجل تحقيقه.

إن التزام شيلي بهذه المعاهدة، التي أشرنا إلى نواقصها وعيوبها، والتي نعتبرها خطوة أخرى على الطريق صوب نزع السلاح النووي، هو التزام واضح، كما تبين ذلك مشاركتنا النشطة في نظام الرصد الدولي، الذي سيكون أساس نظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستسهم شيلي بشبكة مؤلفة من ست محطات واقعة على أراضيها القارية، وفي جزيرة ايستر وفي جزيرة خوان فرنانديز، مما يجعل من الممكن القيام برصد منهجي لربع دائرة المحيط الهادئ وانتاركتيكا الواقع على مقربة من سواحلنا.

وكما قال ممثل شيلي في مؤتمر نزع السلاح، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن تضيف بالنسبة إلى بلدي، الذي هو دولة طرف في معاهدة انتاركتيكا، ومعاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سوى الالتزام بعدم القيام بتجارب نووية في المناطق التي لا تخضع لولايتها أو بعدم تشجيعها أو بعدم المشاركة فيها. ومع ذلك، تعتقد شيلي أن هذا الالتزام قائم بالفعل بالنسبة إلى كامل المجتمع الدولي كمسألة من مسائل القانون الدولي العرفي.

وبناء عليه، نعتقد أن من الأساسي لجميع الدول التي وقعت بالفعل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما فيها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، أن تأخذ على نفسها التزاما قاطعا بأن تتصرف وفقا لغرض المعاهدة فورا وطوال الفترة المؤدية الى دخول المعاهدة حيز النفاذ. وكذلك تعتقد شيلي أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ فورا مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف الإنتاج، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية.

ثانيا، صادقت شيلي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية باعتبارها صكا رُحِّب به بوصفه أول معاهدة حقيقية لنزع السلاح، لأنها تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتنص على إزالة الترسانات الموجودة. وشيلي ، بفعلها ذلك، أكدت من جديد الرغبة التي أعربت عنها، هي والأرجنتين والبرازيل في اتفاق مندوزا، الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وانضمت اليه فيما بعد أوروغواي، بشأن عدم الاستحداث أو الإنتاج أو الاحتياز أو التخزين أو الاستبقاء أو النقل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو الاستخدام لأسلحة كيميائية أو بيولوجية. ولذلك، فإن ما

يقلق شيلي و ٦٤ بلدا آخر، أودعت حتى الآن صكوك تصديقها على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، هو أن الدولتين الحائزتين لأكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، لم تصادقا بعد على هذا الصك، الذي وضع مفهومه وصيغ باعتباره صكا لنزع السلاح، وليس مجرد صك لمنع الانتشار.

ومما لا شك فيه أن هذا التأخير لا يضر بمصداقية الاتفاقية فحسب، ولكن أيضا بمصداقية المحفل الذي جرى التفاوض فيه عليها وبمصداقية الفاعلين الرئيسيين الذين مكنت موافقتهم المسبقة من جعله حقيقة واقعة. وتعتقد شيلي أنه قد حان الوقت، ومن المناسب أن ترسل الجمعية العامة إشارات تشجيع الى هاتين الدولتين على أن تتحليا بالإرادة السياسية التي كررتا الإعراب عنها في أن تصبحا طرفين في الاتفاقية بالتصديق عليها بسرعة.

وثالثا، في ١٧ حزيران/يونيه، قبلت عضوية شيلي، بالإضافة الى ٢٢ دولة أخرى، في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما نفسره بأنه اعتراف بدورنا القوي والفعال في النهوض بالأمن الدولي من خلال تشجيع الثقة المتبادلة والتعاون ودعم محافل ومفاوضات وصكوك نزع السلاح.

وجميع أشكال التعبير هذه عن التزام بلدي بنزع السلاح هي جزء من الرؤية الواسعة للحاجة الى السلم والأمن اللذين ، كما قال وزير خارجية شيلي في الجمعية العامة، يتطلبان عملا موازيا في ميادين التنمية الاجتماعية والديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان. واستراتيجية النمو المتجه الى الخارج، التي تنفذها دول نامية عديدة، بما فيها شيلي، تقرر أيضا تدويل هياكلها الاقتصادية والمالية. ونتيجة لذلك، أصبحت الحدود اقتصادية أكثر منها مادية، ودول الاقتصاد الى حد لم يعد فيه أي بلد بمنأى عن آثار زعزعة الاستقرار التي تسببها جميع الصراعات.

وبهذه الطريقة، أصبحت مفاهيم الأمن الاقتصادي والدولي مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا. وبرز الاستقرار الدولي باعتباره أحد مستلزمات النمو الاقتصادي المنصف، الذي هو بدوره جانب أساسي من جوانب الاستقرار الداخلي وبالتالي توطيد وتطوير الديمقراطية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن العالم سيكون أكثر أمنا واستقرارا إذا كانت جميع الدول على استعداد لتحمل حصة متزايدة من المسؤولية والتضحية. وفيما يتعلق بهذا البعد الأخير، يجب أن نقبل التحدي المتمثل في قبول قدر أكبر من التدخل لآليات التحقق الفعالة حقا. وقد قبلت شيلي هذا التحدي بدعمها لبرنامج "٩٣ + ٢" لتعزيز آليات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالمشاركة النشطة في الإعداد لمؤتمر الاستعراض الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي أن يكون المقصد الرئيسي للمؤتمر أن يمنح لهذه المعاهدة نظام تحقق مماثلا لنظام التحقق الذي يجعل من اتفاقية الأسلحة الكيميائية صكا ذا أثر كبير. وفضلا عن ذلك، يعلق بلدي أهمية خاصة على الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لما يتوقع أن يكون لها من أثر إيجابي على جدول أعمال نزع السلاح.

وعلى الصعيد الإقليمي، الذي شهدنا فيه في العقد الماضي تقدما ملحوظا في الانفراج وبناء الثقة، تواصل شيلي بذل جهودها لتنفيذ إعلان سانتياغو الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. فبالإضافة الى عقد الاجتماعات العادية بين رئيسي أركان القوات المسلحة في شيلي وبيرو، أنشأنا في أيار/مايو الماضي لجنة دائمة معنية بأمن شيلي والأرجنتين، جرى التفكير فيها لتكون محفلا للحوار بشأن المسائل الأمنية تسعى حكومتا الأرجنتين وشيلي من خلالها الى إقامة علاقة متبادلة نوعية بين البعدين السياسي والاقتصادي لعلاقاتهما الثنائية، التي تقدمت على مدى السنوات السبع الماضية على نحو لا أتردد في وصفه بأنه حيوي لسلم واستقرار المخروط الجنوبي للقارة الأمريكية.

وتشاطر شيلي المجتمع الدولي قلقه إزاء الضرر الشديد الذي تسببه الألغام البرية المضادة للأفراد، التي نعتبرها مفرطة الضرر وعشوائية الأثر. ومن جانبنا لم نكتف بوقف إنتاجها وتصديرها منذ ما يزيد على عشر سنوات، بل ساهمنا أيضا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الألغام من مناطق ريفية واسعة في أمريكا الوسطى، كانت حتى وقت قريب مسرحا لصراعات محلية ذات آثار عابرة للحدود.

وأخيرا، وبوصفنا طرفا في معاهدة أنتاركتيكا ومعاهدة تلاتيلولكو، وإذ نرحب بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤخرا على معاهدة بيليندابا وبروتوكولات معاهدة راروتونغا، نعلن دعمنا القوي لمبادرتي البرازيل ونيوزيلندا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة له.

ومن المألوف الحديث عن الظروف الإيجابية الجديدة التي نتجت عن إنهاء الحرب الباردة، وكأن هذه الظروف قادرة بصورة تلقائية على تحقيق قدر أكبر من الأمن الدولي. إلا أن مجرد إلقاء نظرة على الصراعات الإقليمية والداخلية الدائرة، بما لها من آثار عابرة للحدود، يبين أنه لا يمكن لمجتمع الدول، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يتراخى، بل يجب عليه أن يستمر في إعطاء قوة دفع لجدول أعمال نزع السلاح الذي لا يمكن أبدا بحكم طبيعته ذاتها أن يكون مفرطا في الطموح. ووفد شيلي ملتزم بتسخير جهوده وقدراته لتحقيق هذه الغاية.

**السيد كالوفسكي** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن استهل بياني بالتعبير عما يشعر به وفدي من ارتياح كبير لانتخابكم يا سيدي رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة. إن بوسعكم التعويل على دعم وتعاون وفدي الكاملين في مساعيكم للوصول بمداولات اللجنة الى نهاية ناجحة. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم لهذه المناصب الرفيعة.

كدأبها في الدورات السابقة، ستناقش اللجنة أحدث المشاكل في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح؛ بيد أن الحالة الدولية الآن وأولويات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مختلفة. فجدول أعمال الأمن الإقليمي والعالمي، لا سيما أولويات الذين يرمون الى تعزيز الأمن الدولي، تتغير بإطراد. وسبب هذا، بصراحة، هو أن طبيعة ونوعية وثقل الأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين تتغير أيضا.

وفي نفس الوقت تتغير الدوافع وراء انتهاج سياسة تحبذ تعزيز السلام والتقدم والتنمية على الصعيد الدولي. ونرى تغيرات كثيرة في تنمية كثير من المناطق والبلدان؛ ولكن الأخطار الناجمة عن عدم الاستقرار، والتهديدات التي تواجهها التنمية السلمية والسلم والأمن الدوليان لا تستجيب للتغيير. ونحن نرى تلك المخاطر والتهديدات كل يوم على شاشات التلفزيون.

ولا حاجة بنا لأن نؤكد أن الرجل العادي أو المرأة العادية لا يستحوذ على تفكيرهما القلق إزاء إمكانية نشوب حرب نووية أو وقوع كارثة نووية. فمن المفهوم أنه تم التغلب على هذا التهديد للسلام الدولي وللتنمية السلمية. ولكن، كما سبق أن ذكرت، لم يتم القضاء بعد على التهديدات ولا على ما يثير القلاقل. ولهذا، يجب أن تسفر مداولات لجنتنا هذا العام عن تقدم عملية نزع السلاح وعن إسهامها في تعزيز الأمن الدولي.

وعملية نزع السلاح، التي يجب أن تستمر، ليست مسألة تقنية ولا هي غاية في حد ذاتها. بل هي مسألة سياسية وأمنية هامة ترتبط ارتباطا وثيقا بكل نواحي التنمية والتعاون الدوليين. ووظيفتها الرئيسية هي تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وهي عملية تتعارض تعارضا كاملا مع جميع القوى الداخلية والخارجية التي لا تراعي مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا تتقيد بصرامة بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، أو بالاحترام المتبادل ومراعاة التكافل.

ولهذا، عندما نناقش هذه الناحية أو تلك من نواحي الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية وغيرها، علينا أن نراعي دائما مهمة الأنشطة التي نشرع في الاضطلاع بها وفي تنفيذها، ودورها في جعل العالم ومناطقه وبلدانه أكثر استقرارا وأمانا. ومناقشة حظر الألغام البرية المضادة للأفراد مثل جيد جدا للمداولات التي تدور حول جميع الموضوعات المتعلقة بجدول أعمال نزع السلاح.

وبإيجاز، يجب تقريب عملية نزع السلاح من وجهة نظر الرجل العادي أو المرأة العادية، ويجب أن تكون موضع الاهتمام الحقيقي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيا كان حجمها. فكل البلدان، كبيرها وصغيرها، ينبغي أن تهتم بقدر متكافئ بالمحافظة على أمنها وبالانتفاع من التعاون الدولي. ونقطة البداية في هذا المجال يجب أن تكون الدفاع عن البلد. وحيازة الأسلحة مشروعة لأغراض الدفاع الوطني. أما حيازة أسلحة تزيد عما يتطلبه الدفاع المعقول عن البلد فهي مشكلة تسبب

قلقـــا للبلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة. وهي بصراحة تسبب مشاكل أمنية للبلدان الأخرى، ولا سيما، كما قلت، البلدان المجاورة. ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال تطوير التعاون الدولي، وباتخاذ مختلف تدابير بناء الثقة على الصعيدين الثنائي والمتعـــدد الأطراف، وبانتهاج سياسات وأنشطة دفاعية تتســـم بالشفافية وتصاحبها تدابير ملموسة في إطار الجهود التي تبذل حاليا لنزع السلاح.

ولحسن الجوار دور حاسم في كل ما تقدم. وقد أصدرت الجمعية العامة في دورتها الخمسين قرارا أساسيا له أهمية ضخمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي بالنسبة لتنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان. ومن الأهمية بمكان أن القرار قدمته دول البلقان وكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عـــلاوة علـــى بلـــدان أوروبية أخرى. وأود أن أؤكد بعظيم الارتياح أن بعض الأهداف الأساسية للقرار ٥٠/٨٠ باء يجري تنفيذها بالفعل.

لقد انتهت الحرب في البوسنة والهرسك بعقد اتفاق دايتون للسلام، إلا أن الكثير ما زال يجب الاضطلاع به. وتحتاج عملية دايتون للسلام الى قدر كبير من الدعم على الصعيدين الداخلي والدولي لكي تصبح عملية للتنمية.

وبالنسبة لبلدي، جمهورية مقدونيا، فإنه يسرنا تطبيع علاقاتنا مع كل دول يوغوسلافيا السابقة ومع كل جيراننا. وقد أقمنا علاقات دبلوماسية مع كل تلك الدول، كما أننا بصدد تنمية التعاون المفيد معها جميعا وفقا لأحكام القرار ٥٠/٨٠ باء. وتبعا لسياستنا الخارجية التي تنص على المساواة والحدود المفتوحة - ولكي نستفيد من موقعنا الجغرافي الاستراتيجي بصفتنا دولة مركزية في البلقان - فإننا في طريقنا لأن نصبح مركزا هاما لتطوير التعاون الدولي في كل أنحاء جنوب شرقي أوروبا.

وعلى الرغم من أن منطقتنا كانت مهد الحضارة الأوروبية، فقد وجدت نفسها، لأسباب تاريخية، على هامش تطوير التكامل الأوروبي في السنوات القليلة الماضية. وتسعى الآن كل بلدان منطقتنا لأن تصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي في أقرب وقت ممكن. وبلدي يسير في نفس الاتجاه أيضا. وإن لم تسع منطقتنا الى تحقيق هذا الهدف، فمن المحتم أن تصبح في حالة يتعذر فيها تحقيق التنمية، وتكثر فيها مشاكل الأمن التي تحتاج الى الحل.

وقـــد طلبت الجمعيـــة العامة، بناء على اقتراح هذه اللجنة، وبمبادرة وفد بلدي، في القرارين ٥٠/٨٠ باء و ٤٨/٨٤ باء، اتخاذ تدابير وأنشطة وقائية تهدف الى إنشاء منطقة مستقرة للسلام والتعاون في البلقان بحلول عام ٢٠٠٠. وستجري هذه اللجنة مداولات حول هذا الموضوع أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة في العام القادم على أساس التقرير الذي سيعده الأمين العام بموجب هذين القرارين. ونأمل أن تعد الأمانة العامة تقريرا هاما ومفيدا حقا، مستلهمة روح هذين القرارين، تقريرا مبتكرا وتحليليا في مضمونه، يهتم بالبديل الوحيد المتاح للمنطقة، وهو مستقبلها الأوروبي وإضفاء الصبغة الأوروبية عليها.

ولما كنت أذكر إضفاء الصبغة الأوروبية على البلقان، فإنني أود أن أؤكد أهمية الرد المفيد للغاية للاتحاد الأوروبي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة به، وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، على الطلب الوارد في القرار ٥٠/٨٠ باء بتنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان، المتضمن في الوثيقة A/51/376 المؤرخة ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وهذه الوثيقة البالغة الأهمية تنص على أنه

> "... لهذا السبب، فإن المنظور الأوروبي تجاه البلقان هو أفضل فرصة متاحة لالتئام جراح تلك السنوات ولإدماج المنطقة إدماجا تاما في حياة أوروبا والأخذ بمعاييرها السياسية والاجتماعية". (A/51/376، الفقرة ١١)

وهناك جانب هام جدا من جوانب الأمن الدولي ونزع السلاح وهو اتخاذ تدابير وقائية ترمي الى المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتقليل القوة التدميرية للترسانات النووية وإزالتها في نهاية المطاف، وحظر إنتاج وتخزين واستخـــدام الأسلحـــة الكيميائيـــة والبكتريولوجية، وكفالة الشفافية الكاملة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية وإنتاجها وتخزينها والاتجار بها، وحظر الألغام المضادة للأفراد، وغير ذلك.

ومع ذلك، فإنه من الهام جدا بالنسبة لما تقدم أن تتخذ الأنشطة اللازمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لمنع نشوب صراعات مسلحة، أي أزمات يمكن أن تتحول بسرعة الى حروب. فاليوم، لكل صراع مسلح آثاره الدولية، وسيصدق هذا بدرجة أكبر في المستقبل.

إن الصراعات العنيفة تصبح مصدر قلق ومشاكل للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. والبيان الذي أدلى به ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية عن الحاجة إلى احترام القانون الإنساني الدولي وزيادة تطويره يوضح هذه الحقيقة. إن قيمة حياة فرد واحد أهم بكثير من قيمة عد كبير من البنادق.

وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح، ينبغي أن نكون واضحين: فالصراعات العنيفة تولد الحاجة إلى كميات ضخمة من الأسلحة. وبدلا من أن نسعى إلى نزع السلاح، سنواجه التسلح نتيجة للصراعات العنيفة. وتزداد أبعاد هذا الخطر كثيرا لأننا نعرف أن عددا كبيرا من هذه الأسلحة في أي حالة من حالات الأزمات، يقع في أيدي التشكيلات العسكرية غير القانونية والارهابيين جماعات وأفرادا.

وإزاء احتمال اندلاع صراعات عنيفة في المستقبل، صراعات تثير تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يتصرف المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في مجال الأمن والتعاون، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمنع نشوبها. لذلك من الضروري اتخاذ تدابير ضد كل الأنشطة التي تولد الأزمات والفوضى وتفكيك الدول. وفي الوقت ذاته، يلزم إعطاء الأولوية القصوى والدعم لكل الأنشطة الهادفة إلى إيجاد عالم خال من العنف، ونظام حقيقي للأمن العالمي.

وأود أن أبلغ اللجنة بأنه تم في الأسبوع الماضي، في سكوبيي عاصمة بلدي، عقد جلسة دراسية دولية كان موضوعها "خطة الدبلوماسية الوقائية: النظرية والممارسة". وقد نظمتها الأمم المتحدة وحكومة بلدي، ورعاها عدد من البلدان الأخرى؛ وشارك فيها رئيس جمهورية مقدونيا، كيرو غليغروف، إلى جانب عدد كبير من المسؤولين البارزين والأكاديميين القديرين. ووجه الأمين العام، بطرس بطرس غالى، رسالة مهمة إلى المشاركين في تلك الحلقة الدراسية، أكد فيها، ضمن جملة أمور، أن أفضل نتيجة للدبلوماسية هي تخفيف حدة التوتر قبل أن يتطور إلى صراع. وذلك، في رأيه، ليس ممكنا في كل الأحوال، ولكن اتقاء اندلاع الصراعات عن طريق الإنذار المبكر والدبلوماسية الهادئة، وإن لزم الأمر، الوزع الوقائي لقوات حفظ السلام، يكون أفضل من العمل بعد نشوب الصراع. ومن المفيد أن تقوم الأمانة العامة بتوزيع وثائق هذه الحلقة الدراسية على أعضاء اللجنة الأولى.

إن صون الأمن الدولي، وفي هذا السياق، منع تفكيك الدول بالعنف مع وضع ما يحدث وما يمكن أن يحدث مستقبلا في الاعتبار، موضوع يتطلب إجراء مداولة مسؤولة وكفؤة ومنظمة في اللجنة الأولى. والوقاية من التفكك العنيف للدول، الذي يمكن أن يشكل تهديدا شديد الخطورة للسلم والأمن الدوليين في المستقبل، ستؤدي إلى نتائج حقيقية هائلة - وأشدد هنا على كلمة "حقيقية" - في عملية نزع السلاح، وبالتالي ستصبح كميات ضخمة من الأسلحة غير لازمة.

كذلك فإن هذا الجهد سيولد مواقف إيجابية في كل ميادين التعاون الدولي والتنمية الداخلية للدول، وخاصة أنه يتطلب تطوير المجتمع ديمقراطيا واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ويتطلب أيضا احترام القانون الدولي في ظل التعاون الدولي، وممارسة علاقات حسن الجوار لحل المسائل المعلقة.

ونعتقد أن اتخاذ الجمعية العامة نهجا نشطا لمنع نشوب الصراعات، وخاصة لمنع تفكيك الدول بالقوة، ضرورة ملحة بالنسبة إلى منظمتنا.

وفي ضوء ما تقدم، يعمل وفد بلدي لإعداد مشروع قرار تقرر الجمعية العامة بموجبه أن تناقش، في دورتها الثالثة والخمسين، موضوع صون الأمن الدولي ومنع تفكيك الدول عن طريق العنف.

ونرى أن هذا الجهد من جانب الجمعية العامة سيكون إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وسيكون أيضا خطوة هامة على طريق نزع السلاح الحقيقي، وتخفيض

الكم الهائل الموجود حاليا من الأسلحة. ومشروع القرار الذي ننوي تقديمه سيكون إجرائيا في طبيعته ولن تترتب عليه آثار مالية، ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

إن الجهود المبذولة للاستجابة للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة في العام الماضي إلى استكمال العمل بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية فتحها للتوقيع في بداية دورة هذا العام، كانت مهيمنة على جدول أعمال نزع السلاح هذا العام. وقد أمكن ذلك بشيء من الصعوبة. وكان وفد بلدي ضمن مقدمي القرار ذي الصلة. وفي غضون الأيام القليلة المقبلة سنقوم بالتوقيع على المعاهدة، وسنشجع برلماننا على التصديق عليها بأسرع ما يمكن.

والحقيقة أننا في عملية نزع السلاح حققنا نتائج بالغة الأهمية ستعود بالنفع على الدول النووية والدول غير النووية على السواء. فجميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اعتمدت المعاهدة. وأهم شيء بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو روح - وأشدد هنا على كلمة "روح" - معاهدة الحظر الشامل للتجارب. فهذه الروح، دون شك، هي التي سترجح الموقف الذي يؤيد منع امتلاك أسلحة نووية في المستقبل.

أما الجهود المبذولة لضمان دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وزيادة فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فينبغي أن تحظى بأقصى اهتمامنا. ونحن لن ندخر جهدا في هذا المجال سواء هنا أو في أي محفل آخر من المحافل الدولية.

ووفد بلدي، جريا على عادته، يولي أهمية قصوى لعملنا في ميدان الأسلحة التقليدية، وخاصة أن كم الأسلحة في المنطقة التي ينتمي إليها بلدي يتجاوز بكثير ما يلزم لأغراض الدفاع عن النفس؛ فضلا عن وجود مشاكل مختلفة فيما بين الدول لم يتسن حسمها بعد. ومن الأهمية بمكان مواصلة الإصرار على ضرورة توافر الشفافية في إنتاج هذه الأسلحة وتخزينها والاتجار بها. وستكون منطقتنا أكثر أمنا إذا كانت جميع الدول على علم بالوضع الحالي للأسلحة التقليدية في منطقتنا. ذلك أن الافتقار إلى المعرفة يولد الشكوك التي يمكن أن تؤدي إلى مزاولة أنشطة تتعارض مع تنمية علاقات حسن الجوار.

وفي العام الماضي كان وفد بلدي ضمن مقدمي مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ومن دواعي سرورنا أن هذا القرار أثار اهتماما كبيرا وحفز على أنشطة عديدة. وعملية نزع السلاح الجزئي تستحق منا أقصى اهتمام، ونحن مقتنعون بأننا سنتمكن في المستقبل من إحراز نتائج ملموسة. ونشير هنا، على سبيل المثال، إلى مالي التي تستحق منا كل العرفان.

وفي الفترة القادمة، يجب بذل كل جهد ممكن لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. ونود أن نهنئ كندا على مبادرتها، ومع ذلك، نعتقد أن الأولوية ينبغي أن تولى لعملية إزالة الألغام. فالملاحظات التي أدلى بها ممثل البوسنة والهرسك قبل بضعة أيام كانت مقنعة تماما. ولا بد من إزالة العدد الكبير من الألغام البرية المزروعة في أنحاء كثيرة من العالم، ذلك أن معظم البلدان التي زرعت فيها الألغام البرية كانت ضحية الصراعات الماضية، وهي لذلك لا تستطيع أن تتولى عملية إزالة الألغام بمفردها، وبالتالي ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعدها، وأن يشارك في هذه العملية.

وقبل أن اختتم بياني، أشعر بارتياح كبير عندما أنوه بأن نصف الكرة الجنوبي كله من كوكبنا أصبح مشمولا بمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذا التطور قدرته الدول النووية جميعا تقديرا ايجابيا. وآمل أن تحظى الجهود التي تبذل مستقبلا في هذا الاتجاه بنفس هذا القدر من النجاح.

كما ذكرت في بداية بياني، ستكون لجنتنا مشغولة جدا في الأيام المقبلة، ووفد بلدي سيعمل على الإسهام بنصيبه في أعمالها.

**السيد حسن** (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أتقدم إليكم باسم وفد بلادي بخالص التهنئة على انتخابكم بالاجماع لرئاسة هذه اللجنة. وإننا لعلى ثقة كبيرة بأن خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسيتين سوف تسهمان في إدارة أعمالها على أكمل وجه. كما لا يفوتني هنا أن أتقدم إلى سلفكم السفير أردينشولون بالشكر لإدارته الحكيمة لأعمال هذه اللجنة خلال الدورة الخمسين.

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل نظام دولي جديد لم تتحدد ملامحه بعد، وفي ظل مناخ الانفراج الدولي، تجدر الإشارة إلى أنه حدثت خلال السنتين الماضيتين تطورات هامة على الصعيد الدولي أدت إلى حل بعض القضايا المعلقة، في الوقت الذي برزت فيه تحديات أخرى جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي يتعين علينا مواجهتها.

إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر الماضي، لقرارها ٢٤٥/٥٠، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بعد مفاوضات استمرت طويلا، وتوقيع ١٢٥ دولة عليها وتصديق دولة واحدة منذ فتح باب التوقيع عليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تشكل بداية أمل جديد للإنسانية نحو تحقيق حلم القضاء الكامل على الأسلحة النووية وويلاتها. إلا أن مما يؤسف له أن هذه المعاهدة لم تضع جدولا زمنيا محددا ولا تعهدا قاطعا للقضاء على هذه الأسلحة. لكن ما يدعونا إلى التفاؤل أنه إذا كانت جهود المجتمع الدولي منذ نهاية الخمسينات قد أوصلت هذه المعاهدة إلى الوجود، فإن استمرار تلك الجهود نحو تحقيق هذا الهدف النبيل سوف يتحقق في يوم ما.

لقد مضى الآن ما يقرب من عام ونصف العام منذ أن تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، إلا أنها بعد مرور ٢٥ عاما على دخولها حيز النفاذ لا تزال تفتقد صفة العالمية. وهنا نناشد كافة الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أن تفعل ذلك.

إن رفض إسرائيل الانضمام إلى هذه المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل خللا كبيرا وتهديدا خطيرا للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وينال من عالمية هذه المعاهدة ويحول بصورة جدية دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة. بل إن استمرار، اسرائيل في برنامجها النووي وتطويرها لوسائل نقل هذه الأسلحة يشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي في هذا المجال رغم المطالبات العديدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها المتوالية منذ عام ١٩٧٤، وآخرها القرار ٦٦/٥٠ وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، وقرارات المؤتمرات الدولية الأخرى، وآخرها القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، عام ١٩٩٥ والذي لاحظ بقلق استمرار وجود مرافق نووية في الشرق الأوسط غير مشمولة بالضمانات. وطلب من جميع دول المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع مرافقها النووية للتفتيش الدولي، وهو ما يمثل شرطا مسبقا لبدء العمل الجدي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهو ما سيشكل في النهاية الضمان الأمثل لاقامة سلام عادل ودائم وشامل بعيدا عن مخاطر الرعب النووي الذي يشكل مصدر ردع وإرهاب لدول المنطقة.

إننا نعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. ومن أجل تحقيق ذلك يتعين أن تتوصل دول المنطقة إلى ترتيبات فيما بينها تعترف فيها بالمبادئ العامة للقانون الدولي وقواعد السلوك الدولي، وتشكل في مجملها إسهاما إقليميا قيما في عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أن هذا لا يمكن أن يكون بديلا للعضوية الكاملة في معاهدة عدم الانتشار التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار هذه الأسلحة.

إن قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الخاص بتقديم ضمانات ضد الأسلحة النووية للدول التي لا تملك هذه الأسلحة يعطينا الأمل في التوصل مستقبلا إلى معاهدة تضمن سيادة الدول غير النووية واستقلالها وإحجام الدول الحائزة لهذه الأسلحة عن استخدامها أو حتى مجرد التهديد باستخدامها.

وفي هذا الصدد، لا يفوتنا التنويه بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. فبالرغم من أنها لم تحدد بصورة قاطعة عدم مشروعية، استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، فقد أكدت في جانب منها ما سبق أن تعهدت به الدول الحائزة لهذه الأسلحة بأن تستمر في المفاوضات بحسن نية من أجل التوصل إلى تدابير فعالة للقضاء على هذه الأسلحة.

وفي الوقت الذي ستدخل فيه اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ قريبا، بعد حوالي ثلاثة أعوام من التوقيع عليها، فمما يؤسف له أن عدم تصديق الدولتين اللتين تملكان أكبر مخزون من هذه الأسلحة من شأنه أن يحبط الآمال التي علقت على هذه المعاهدة عند توقيعها. ونأمل أن تتخذ هاتان الدولتان في القريب العاجل الخطوة الصحيحة والمطلوبة في هذا الاتجاه.

ويشكل النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية والخفيفة واستعمالها والذخائر والمتفجرات وملحقاتها والاتجار غير المشروع بها وحيازتها مصدر قلق كبير لنا، خاصة عند وقوعها في أيدي جماعات لا تقيم وزنا للحق في الحياة وحق كل إنسان في العيش في سلام وأمن وطمأنينة. وإننا في الوقت الذي نؤكد فيه على قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٩ ميم المعتمد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والمعنون "تدابير لتقييد النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية واستعمالها"، فإننا نؤيد الجهد الذي تقوم به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والذي يرمي الى وضع المبادئ التوجيهية اللازمة لتنفيذ تدابير ملموسة ترمي الى الحيلولة دون وصول الأسلحة والمواد المتفجرة الى الذين يعتزمون استعمالها لزعزعة استقرار الحكومات وإشاعة العنف والإرهاب في مجتمعاتها بكل ما يترتب على ذلك من زعزعة للأمن الوطني والإقليمي. وربما كان من المناسب في هذا المجال العمل على إبرام اتفاقية دولية لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وتشكل الألغام البرية المضادة للأفراد خطرا جسيما يهدد حياة الأبرياء من الناس، إذ يمتد تأثيرها لسنين طويلة في المناطق التي زرعت فيها، مسببة الكثير من الكوارث الإنسانية، وتتطلب إزالتها مبالغ طائلة وجهودا دولية متضافرة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد الجهود الرامية الى تعبئة المجتمع الدولي بصورة أكبر بغية إحراز تقدم نحو التوصل الى اتفاق دولي ملزم قانونا وقابل للتحقق بشأن الحظر العام والكامل لهذه الألغام وإنتاجها وتصديرها. وفي الوقت الذي نحيي فيه ما قام به عدد من الدول بفرض حظر اختياري على إنتاج هذه الأسلحة واستعمالها وتصديرها، فإننا نشيد بالمؤتمر الدولي الذي استضافته الحكومة الكندية في أتاوا في الفترة من ٣ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في هذا الخصوص، ونعتبره خطوة تستحق الثناء والتقدير.

وضمن هذا الإطار توافق دولة البحرين على فكرة عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح يتم خلالها وضع جدول أعمال محدد في مجال نزع السلاح للفترة المقبلة.

إن تعزيز عمليات بناء الثقة فيما بين الدول، والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها ونظمها السياسية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وتسوية المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية والحلول التفاوضية، تشكل في مجملها الأساسي الراسخ لعالم خال من الحروب يسوده الأمن والسلام والوئام. ودولة البحرين، التزاما منها بهذه المبادئ، تتطلع الى تأييد المجتمع الدولي لها في ترشيحها لعضوية مجلس الأمن لفترة السنتين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتسهم بدورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

**السيد كويرالا** (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، يود وفدي أن يقدم لكم التهانئ الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة ويؤكد لكم تعاونه الكامل. ونود أيضا أن نهنئ أعضاء المكتب وأن نقدم الشكر للرئيس السابق السفير المنغولي أرديشولون.

تنعقد اللجنة في وقت لا يزال فيه مناخ السلم والأمن الدوليين ايجابيا. ففي العام الماضي شهدنا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وفي الشهر الماضي اعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها. ونعتقد أن هذين الحدثين قربانا خطوة أخرى من تحقيق حلمنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وبالاضافة الى ذلك وقع بلدي نيبال المعاهدة وأكد مرة أخرى التزامه بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأوشكت اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الدخول حيز النفاذ، وتبذل جهود جادة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، كذلك يتزايد الاهتمام الدولي بوقف انتاج واستخدام ونقل الأسلحة التقليدية والألغام البرية المضادة للأفراد. هذه الأحداث مجتمعة تعكس تصميم المجتمع الدولي على تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست غاية في حد ذاتها فعلى المجتمع الدولي أن يمضي الى ما هو أبعد من ذلك بكثير. فخلال فترة ما بعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة على حد سواء أن تعمل بمسؤولية أكبر بغية ترجمة التزامنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الى حقيقة واقعة. ولذلك ينبغي في رأينا أن تكون الخطوة المنطقية هي بدء مفاوضات بشأن معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني معقول ومتفق عليه. وإذا كان المجتمع الدولي قد تمكن من الاتفاق على إبرام اتفاقيتين ملزمتين قانونا بشأن الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، فليس ثمة سبب لعدم إمكان إبرام معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية.

وفي ضوء الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية مؤخرا تزداد أهمية إبرام هذه المعاهدة. لقد أفتت المحكمة بالاجماع بما يلي:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

ويرى وفدي أن إبرام معاهدة للقضاء على الأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا أمر ممكن. ونأمل أن تتخذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق فإن برنامج العمل للتخفيض المرحلي للأسلحة النووية الذي اقترحه ٢٨ بلدا من بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان المحايدة يمكن أن يشكل إطارا هاما. فبرنامج العمل، الذي يؤيده وفدي، يتيح نطاقا واسعا من الخيارات للقضاء في نهاية المطاف على جميع الأسلحة النووية من على وجه الأرض. ونرى أيضا أنه من المشروع أن نطالب بالتزام ملزم قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومما له أهمية مماثلة في هذا الميدان إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. لذلك يضم وفدي صوته الى النداء بالاستئناف الفوري في مؤتمر نزع السلاح للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، بغية الإبقاء على زخم عملية نزع السلاح النووي.

إن قوة القتل التدميرية العشوائية لأسلحة الدمار الشامل الأخرى تثير القلق الدائم. وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما مماثلا للقضاء على هذه الأسلحة. وقد ذكرت من قبل أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أوشكت على الدخول الى حيز النفاذ. وتلك الاتفاقية مثال فعال على كيفية القضاء على مجموعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. والاهتمام الدولي الذي حظيت به هذه الاتفاقية أمر يبعث على التشجيع، بيد أننا، نرى مع آخرين أن الاتفاقية ستكون أكثر فعالية إذا ما صدقت عليها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تتحول طموحاتنا الى حقيقة واقعة في الأيام القادمة، ونثق بأن ذلك سيحدث.

والى جانب أسلحة الدمار الشامل، لا تزال الأسلحة التقليدية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد تسببت هذه الفئة من الأسلحة أكثر من غيرها في موت وتعاسة أعداد تفوق الحصر من البشر على مدى التاريخ. وأدى الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الى إذكاء الصراعات في مناطق عديدة من العالم. لذلك تؤيد نيبال التدابير الموجهة نحو كبح الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة من خلال التعاون على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية. ونرحب في هذا الصدد باعتماد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مبادئ توجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإشارة بصفة خاصة الى الاتجار غير المشروع بها. وتقدم نيبال أيضا دعمها لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية كدأبها دائما. وبوصفها مشاركا مستمرا في هذا السجل، فإنها تحث البلدان الأخرى على الانضمام اليه بأسرع ما يمكن.

وفيما يتعلق بويلات الألغام البرية المضادة للأفراد، يشاطر وفد بلدي القلق العالمي الذي أعرب عنه ممثلو الدول. وتلتزم نيبال بالحظر التام لهذه الألغام البرية، التي لا تسبب القتل والتشويه لآلاف المدنيين الأبرياء فقط بل تعوق أيضا التعمير الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المتضررة. ولهذا، نؤيد تأييدا تاما وضع معاهدة تحظر إنتاج وتخزين واستخدام ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد في كل الأوقات.

ونرى أن اقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما كبيرا في عمليتي نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ولهذا تحيي نيبال شعوب أفريقيا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، التي قطعت شوطا طويلا في سبيل الموافقة على جعل منطقة كل منها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ونحن على ثقة من أن السنوات القادمة ستشهد امتداد هذا الترتيب ليشمل عددا متزايدا من المناطق والمناطق دون الإقليمية في العالم. ويحدونا أمل وطيد في أن تتكلل جهودنا من أجل اقامة منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا، التي ننتمي اليها، وفي الشرق الأوسط، بالنجاح في يوم ما. فإقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوطيدها يعطيان المجتمع الدولي زخما قويا لأن يزيد من تكريس نفسه لتحقيق هدفه المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بتأييد الدول الحائزة للأسلحة النووية لهذه الجهود الإقليمية الهامة لبناء الثقة.

إن الافتقار الى الثقة المتبادلة له دور كبير في الصراعات السائدة في بقاع كثيرة من العالم. وفي هذا السياق، تصبح المبادرات الرامية الى بناء الثقة ذات أهمية كبيرة. ونرى أن هذه التدابير تساعد على بناء الثقة فيما بين الشعوب وذلك من خلال تبديد الريبة القائمة بينها. إن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، المعروف باسم مركز كاتماندو، على استعداد لخدمة هذه الأغراض بالذات. وينظم هذا المركز حلقات دراسية ومؤتمرات بشأن القضايا المواضيعية للسلام والأمن ونزع السلاح أثبتت نتائجها أنها ذات قيمة كبيرة في الحملة العالمية لنزع السلاح.

وأود أن أؤكد مجددا دعم بلدي القوي لهذا المركز. ونحن على استعداد لأن نراعي التزامنا بصفتنا بلدا مضيفا بأن نجعل المركز مؤازرا أساسيا للحوار بشأن السلام الإقليمي ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأود أيضا أن أشكر جميع البلدان التي دعمت هذا المركز حاليا، وأن أجدد مناشدتي من أجل تقديم المزيد من التبرعات للإبقاء على سلامة المركز المالية.

**السيد هوفمان**، رئيس هيئة نزع السلاح (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويسرني أن أراكم تتبوأون منصب الرئاسة وتعملون على ضمان حسن سير العمل في اللجنة.

وبصفتي الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، يشرفني أن أعرض تقرير الهيئة (A/51/42) عن دورتها لعام ١٩٩٦. وكما كان الحال في السنوات السابقة يتكون التقرير من أربعة فصول ومرفقات تتضمن نتائج مداولات الهيئة حول شتى بنود نزع السلاح المدرجة في جدول الأعمال لدورة عام ١٩٩٦ الموضوعية. ويعرض الفصل الرابع استنتاجات وتقارير الهيئات الفرعية، التي تبين بالشكل المطلوب حالة مداولات الهيئة فيما يتعلق بشتى قضايا نزع السلاح في دورة عام ١٩٩٦.

وقد نظمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٩٦ وفقا للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨، وكذلك وفقا للمبادئ التوجيهية التي حددها برنامج الإصلاح المعنون "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح" الذي اعتمدته الهيئة بالاجماع في عام ١٩٩٠.

ولا بد من التوضيح بأن الهيئة قررت في دورتها التنظيمية أن تدرج بندين موضوعيين فقط في جدول أعمال دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٦ هما: أولا، "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع إشارة خاصة الى قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١"؛ وثانيا، "تبادل الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح". وتم إنشاء فريقين عاملين لدراسة هذين البندين من جدول الأعمال.

واستطاع الفريق العامل الأول المعني بالبند المتعلق بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي التوصل الى اتفاق حول مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن هذا الموضوع. وقد رحبت جميع الوفود بالاختتام الناجح لعملية وضع المبادئ التوجيهية، التي تمت في توقيت حسن بشكل خاص في ضوء الحالة الراهنة المضطربة على الصعيد الإقليمي.

وتتيح المبادئ التوجيهية برنامجا للعمل من أجل تخفيض حجم عمليات النقل المشروع للأسلحة واستئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وهي تشكل بذلك خطوة في رسم مسار جديد للتعامل مع نزع السلاح على المستوى الجزئي بشكل عام. ويرسي النص أيضا توازنا بين الحق المشروع في الحصول على أسلحة للدفاع عن النفس وما ترتبه عمليات نقل الأسلحة من نتائج محتملة مزعزعة للاستقرار. إن هذه المبادئ التوجيهية لا تؤكد على أهمية التدابير التشريعية والإدارية الصارمة على الصعيد الوطني وتطبيق معايير متوائمة فيما بين الأنظمة الوطنية فحسب، ولكن أيضا على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الميدان. كما تعترف بالمساواة في المسؤولية بين البلدان الموردة والبلدان المتلقية. فالدول المتلقية للأسلحة تقع على عاتقها مسؤولية ضمان جعل وارداتها متناسبة مع متطلباتها المشروعة للدفاع عن النفس واحتياجاتها الأمنية، بينما تقع على عاتق الدول الموردة مسؤولية متساوية تتمثل في ضمان ألا تسهم صادراتها في زعزعة الاستقرار. وتم التأكيد أيضا في المبادئ التوجيهية على ضرورة تحقيق التوازن بين البعد التجاري لعملية نقل الأسلحة واعتبارات الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي.

وقام الفريق العامل الثاني بتبادل واسع النطاق للآراء في جو إيجابي وبنّاء، بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، تكرس لنزع السلاح. وكان هناك، بصفة عامة، اعتراف بالحاجة إلى عقد دورة تقوم باستعراض شامل لما أحرز من تقدم في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد نادت بلدان حركة عدم الانحياز بعقد تلك الدورة قريبا، في ١٩٩٧ إن أمكن. بينما شدد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أهمية التحضير بعناية وتبيّن الأهداف المطلوب تحقيقها في سبيل كفالة نجاح الدورة المذكورة.

وفيما يتعلق بتنظيم أعمال الهيئة في ١٩٩٦، يسعدني أن أنوه أن الهيئة، بفضل تعاون جميع الوفود، استطاعت أن تنهي الشؤون الإجرائية والتنظيمية قبل الدورة الموضوعية. وفي هذا الشأن، ثبت أن المشاورات السابقة للدورة مفيدة للغاية، واسهمت إسهاما كبيرا في تنظيم أعمال الهيئة في هذا العام. ولكن من المؤسف أن الهيئة، كما أشارت عدة وفود، لم تستطع التوصل إلى اتفاق حول بند موضوعي ثالث للدورة.

وتتعلق مسألة تنظيمية أخرى بعدد البنود الموضوعية في جدول الأعمال لدورة ١٩٩٧ للهيئة. وبالنظر إلى أن أحد البندين الموضوعيين تم إنهاؤه في هذا العام، فلا بد من صياغة بنود مقترحة تنظر فيها الدورة التنظيمية القادمة للهيئة في كانون الأول/ديسمبر. ولهذا السبب أنشئ فريق خاص للتشاور، برئاسة اندونيسيا، وبالتالي سيتطلب الأمر إجراء مشاورات مكثفة في هذه الدورة للجمعية العامة، حتى يتسنى البت في الأمر نهائيا أثناء الدورة التنظيمية للهيئة.

وأخيرا، ينبغي ألا يفوتني الإعراب عن امتناني لجميع الوفود لتفهمها، وللطريقة العملية التي أنجزت بها أعمال الهيئة في هذا العام. وينبغي الإشادة بصفة خاصة بأعضاء مكتب الهيئة، وخصوصا نواب الرئيس الثمانية؛ ومقرر الهيئة، السيد رجب سقيري، ممثل الأردن؛ ورئيسي الفريقين العاملين، السيد غيرغي كيريلا، ممثل رومانيا، والسفير لوفسنجين اردينيشيولون، ممثل منغوليا، على تعاونهم الكامل وعملهم المضني في القيام بالمهام التي أوكلتها الهيئة إليهم. وبالنيابة عن الهيئة أشكر أيضا موظفي مركز شؤون نزع السلاح، على مساعدتهم القيّمة، وخصوصا مدير المركز، السيد برفوسلاف دافينيتش؛ وأمين هيئة نزع السلاح، السيد كو تشوانغ لين، وزملاءهما الذين أدوا مهام أمانة الفريقين العاملين. وبالنيابة عن الهيئة أعرب عن تقديري الخالص لجميع موظفي الأمانة العامة الآخرين الذين ساعدوا الهيئة في أداء مهمتها.

وبهذا الإيضاح أقدم التقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، الوارد في الوثيقة A/51/42.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تحيط اللجنة علما بتقرير هيئة نزع السلاح.

**السيد أوفيا** (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في هذه الدورة، اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة. إن بلدي سعيد جدا بترؤسكم هذه اللجنة الهامة جدا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء مكتبكم الآخرين. ويود وفدي كذلك أن ينقل،

من خلالكم، امتناننا وتقديرنا الخالصين لعمل الرئيس السابق لهذه اللجنة، سفير منغوليا، الذي وجه بهمة عمل اللجنة خلال مناسبة العيد الخمسيني لمولد الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة لم يتحقق تماما السلم والأمن الدوليان. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على المستوى الإقليمي سيبني الثقة ويعطي الكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الفرصة لمواصلة مكافحة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الشأن رحبت بابوا غينيا الجديدة بما حدث مؤخرا، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، من توقيع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ - معاهدة راروتونغا - إذ وقّعتها ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية هي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة أن تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، بقيامها بذلك، إنما وافقت، واعية، على وقف جميع أشكال التجارب النووية وصنع وتخزين الأسلحة النووية، وكذلك شحن النفايات النووية من وإلى منطقة جنوب المحيط الهادئ.

إن إبرام المعاهدات الإقليمية في العالم له وقع كبير حقا. ويود بلدي أن يشيد بالعمل الطيب المتمثل في معاهدة تلاتيلولكو لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونناشد المجموعات الإقليمية الأخرى أن تحذو هذا الحذو. وترحب بابوا غينيا الجديدة أيضا بالتوقيع، في القاهرة، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة بليندابا، التي أنشأت المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية. إن ما قررته الدول الحائزة للأسلحة النووية من أن تتعاون أخيرا في هذه المنطقة، ينبغي أن تعقبه برامج وإجراءات منظورة تستهدف القضاء على الانتشار الإقليمي للأسلحة النووية.

ومما يشجع وفدي تلك التطورات الجارية في جنوب شرقي آسيا. فإن ما تم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ من اختتام المفاوضات بشأن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا سيزيد من تعزيز السلم والأمن في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي منطقة يرتبط بلدي بها برباط وثيق.

وترحب بابوا غينيا الجديدة كذلك باقتراح البرازيل الرامي إلى إنشاء وتنظيم منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي. وتعتقد بابوا غينيا الجديدة اعتقادا راسخا بأن إبرام تلك المعاهدة سيرسي أساسا متينا يستطيع المجتمع الدولي أن يبني عليه في سبيل التحرك الجماعي نحو إدراك أهداف نزع السلاح النووي وإقرار السلم والأمن العالميين.

وبعد أن قرأنا محاضر الجلسات واستمعنا إلى المناقشة الجارية بشأن نزع السلاح، التي بلغت مستويات عالية جديدة، يجدر أن يظل في بالنا، مع ذلك، أن مخاطر التجارب النووية السابقة لم تعالج المعالجة السوية اللازمة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن اتفاقه التام مع البيان الذي أدلى به سفير جمهورية جزر مارشال. وستستمر بابوا غينيا الجديدة في التنويه بأن مزيدا من العمل ينبغي القيام به للتدارك السليم للأضرار التي سببتها برامج التجارب النووية لدول كبرى معينة. ففي منطقة جنوب المحيط الهادئ وغيرها من مناطق العالم، توجد مجتمعات لا تزال تعاني حتى اليوم من تعرضها للاشعاع النووي وغيره من الآثار الناشئة عن التجارب النووية. إن معظم تلك البلدان وشعوبها ستظل تعيش في ظروف صعبة وتعاني من أمراض خطيرة، لزمن طويل. من ذلك، مثلا، أن شعب جمهورية جزر مارشال لا يزال يقاسي من آثار البرامج الماضية للتجارب النووية. إن هذا الكابوس ظل وسيظل يقض مضاجع ضحايا أبرياء، منهم نساء وأطفال. وتعرف الدول الحائزة للأسلحة النووية كما نعرف نحن أن عواقب الإشعاع النووي سيكون لها تأثير طويل الأمد على الحياة البشرية وعلى الأشكال الأخرى من الحياة البيولوجية والتكوينات البيئية في منطقة المحيط الهادئ التي كانت ذات يوم تنعم بالسلام.

وعلى غرار ذلك لا يعطي الكف حديثا عن التجارب النووية الفرنسية، في بولينيزيا الفرنسية، الضمان لشعب تاهيتي، بأي شكل، بأنه سيعيش آمنا في جزره، كما عاش طوال أجيال كثيرة. فأثر التجارب على قاع البحار والشعاب المرجانية، وما تحدثه من اضطراب عام للنظام البيئي البحري وتشتت عناصره، يهددان حياة سكان هذه الجزر أيما تهديد.

كثيرون منا وقّعوا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وليس هناك من طريق للتحرك إلى الأمام

أفضل من الطلب، من الدول الحائزة للأسلحة النووية، بأن تشرع في نوع من البرامج الجادة الطويلة الأجل لإعادة التعمير. وليس هناك من مبرر للتصفيق للتقدم المتمثل في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بينما يظل الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي لضحايا تلك الممارسات الفظيعة محفوفا بالمخاطر. ولا تتردد بابوا غينيا الجديدة في مناشدة الولايات المتحدة وفرنسا إعادة النظر في برامجهما الإعمارية واستعراضها، وكذلك إنشاء آليات جديدة وفعّالة تعالج مباشرة ما يقلق سكان الجزر. فمن المطلوب دفع تعويضات طويلة الأجل ومناسبة، وإيجاد علاجات لهؤلاء الناس، بسبب تدمير موارد رزقهم، ومساعدتهم على المضي في حياتهم، بالذات من الناحية الاقتصادية. والقيام بتنظيف كامل للمواقع القديمة، ثم رصدها باستمرار وبانتظام لإبلاغ السكان بأية مخاطر داهمة. تلك بعض من المجالات الهامة التي تقتضي التعاون الفوري.

لقد كانت بابوا غينيا الجديدة، التي وقّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، من بين أول ٧٠ بلدا قامت بذلك. بيد أننا نتفق مع الرأي الذي أعربت عنه الهند وماليزيا واندونيسيا بأن الإطار الراهن للمعاهدة يقصر بشكل حرج في الربط بين لغة المعاهدة والهدف العالمي، هدف إنجاز نزع السلاح الكامل والتام خلال إطار زمني معين. إننا نعتقد أنه لا يمكن النظر إلى المعاهدة بمعزل عن الهدف العام الكامل، هدف إنجاز القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

إن مفهوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب يعني ضمنا بالنسبة لنا القضاء الكامل على جميع التجارب النووية، بما في ذلك التجارب في الجو وتحت سطح الأرض والتجارب بالمحاكاة الحاسوبية والتجارب في الفضاء الخارجي، والقيام بعملية تنظيف شاملة بعد هذه التجارب. وقد أثار رئيس وزرائي هذه الشواغل خلال خطابه أمام الجمعية العامة في جلسة من جلساتها العامة. كما تطرق إلى هذه القضية متكلمون آخرون باعتبارها عيبا حرجا في المعاهدة.

ورغما عن هذه النواقص، اشتركت بابوا غينيا الجديدة في تقديم مشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عند تقديمه إلى الجمعية العامة من أجل المحافظة على زخم الجهود العمومية لنزع السلاح العالمي وعلى الثقة بها. ولو اتخذ إجراء مضاد لكان ذلك خطوة إلى الوراء.

وفي هذا الخصوص، يؤيد وفدي المبادرة التي قامت بها جمهورية مصر العربية بصياغة مشروع قرار لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده، يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدما بالمفاوضات حول وضع معاهدة للقضاء على جميع الأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى الفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها. لقد أكدت محكمة العدل الدولية في فتوى تعتبر تاريخيا ومعلما بارزا، أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها من شأنه أن ينتهك القانون الدولي. وشددت المحكمة على ما يلي:

> "ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات." (الوثيقة A/51/4، الفقرة ١٨٢)

ومن حقنا أن ننوه بهذا التبصر من جانب أعلى سلطة قانونية. إن بلدي على اقتناع راسخ بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بروح هذه الفتوى الهامة وفحواها. وبابوا غينيا الجديدة مقتنعة بأنه ينبغي لنا أن نمتنع عن أي لجاج قانوني لا داعي له وأن ندخل مباشرة في العمل الحقيقي، وهو القضاء على جميع الأسلحة النووية.

إن موقف محكمة العدل الدولية واضح جدا: هناك التزام بالدخول، بحسن نية، في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة وباختتام هذه المفاوضات. إن انتهاك هذه القواعد يلتف ليس فقط حول أحكام القانون الدولي العرفي ولكن حول اتفاقيات جنيف ولاهاي أيضا.

وختاما، يرغب وفدي في أن يكرر القول بأن على المجتمع الدولي التزاما باحترام الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. إن التعاون الكامل من قبل كل من

الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها سيكفل مستقبلا أفضل لنا جميعا وللأجيال المقبلة.

**السيدة توله** (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في المستهل بأن أهنئكم يا سيادة الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على انتخابكم الذي أنتم جديرون به. وإنني لأرغب في أن أطمئنكم إلى تأييد وفدي لكم في توجيهكم لعمل هذه اللجنة صوب ختامها الناجح المتوقع.

تحتاج مسائل ملحة كثيرة وثيقة الصلة بعمل هذه اللجنة - سواء في مجال نزع السلاح النووي أو نزع السلاح التقليدي، أو نزع السلاح والتنمية - إلى أن نوليها اهتمامنا. لقد تحقق تقدم في مجالات كثيرة؛ وعلى سبيل المثال، ستدخل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة حيز النفاذ عما قريب؛ وحظيت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤخرا بفرصة جديدة للحياة؛ ووقّعت أكثر من ١٢٠ دولة بالفعل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتخذ بلدي الخطوات الضرورية للتوقيع على هذا الصك الهام.

بيد أن ثمة حاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير في العديد من المجالات. فلا تزال الألغام البرية تلحق الدمار بأنحاء كثيرة من العالم؛ ولا يزال النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية يجري بلا هوادة؛ ولا تزال النفايات التكسينية والمشعة تجد طريقها إلى شواطئنا ومياهنا؛ ولا يزال عدم الأمن المتصل بالفقر والتخلف يقض مضاجعنا.

وستذكر السنة الحالية، بما حققته من تقدم صوب نزع السلاح النووي وكذلك، حسبما نرى، صوب الإزالة النهائية للأسلحة النووية من على وجه الأرض. لقد شاركنا بهذه الروح في المفاوضات التي دارت في جنيف حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأيدنا فيما بعد قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٠ عام ١٩٩٦ الذي اعتمد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح باب التوقيع عليها.

وفي حين أن من الجدير بالثناء أننا اتخذنا الخطوات الحاسمة الأولى إلى الأمام رغما عن الهواجس الكثيرة التي تراودنا إزاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن من واجبنا جميعا اليوم أن نتجاوزها وأن نبني على الزخم القائم. وتعتقد كينيا، مثلما تفعل بلدان كثيرة تتفق معها في التفكير، بأنه يجب النظر إلى المعاهدة كبداية لعملية تخلصنا في نهاية الأمر من عدم الأمان والخوف المقترنين بالأسلحة النووية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آلية عالمية هامة ومتميزة للتصدي لقضايا عدم الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، يشكل قيام ٤٥ دولة أفريقية وأربع دول حائزة للأسلحة النووية بالتوقيع في القاهرة في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم معاهدة بليندابا، حدثا تاريخيا نثق بأنه سيسهم في نظام عدم الانتشار.

إن معاهدات بليندابا وراروتونغا وتلاتيلولكو وبانكوك تدعم التزامات الموقعين عليها بنزع السلاح النووي. وتؤكد كينيا إيمانها بتلك الترتيبات الإقليمية كوسيلة مفيدة لتخفيض التوتر، وتشجيع التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الثقة ومضاعفة الاستقرار والأمن الإقليميين. كما يستهدف من هذه الاتفاقات أن تشجع الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وينبغي استخدامها في هذه الحدود كوسائل لنقل التكنولوجيا.

وفي هذا الخصوص، نؤيد مبادرة الوفد البرازيلي بالتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي. إننا على اقتناع بأن التكنولوجيا النووية ستقوم بدور مساعد في النطاق الاجتماعي الاقتصادي، ونحن نتطلع في هذا الصدد، بترقب وأمل، إلى المؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

كما تتطلع كينيا إلى بدء المفاوضات بشأن اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإننا نعيد تأكيد تأييدنا للولاية المتفق عليها بالفعل، التي تدعو إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية الطابع وقابلة للتحقق منها بفعالية. ويتعين أن تكون تلك الاتفاقية، بالإضافة إلى ذلك، شاملة

حقا وأن تتصدى لشواغل من يعتقد منا بأن أمننا المشترك يقوم، من جملة أمور، على وجود عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

وترحب كينيا كذلك بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وإننا نأمل بأن تعتمد هذه الفتوى في الدورة الحالية للجمعية العامة، وبأن تشكل، جنبا إلى جنب مع قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) الأساس المعنوي لعمل اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي التي كلف مؤتمر نزع السلاح بإنشائها.

وكينيا أحد المشاركين في إعداد برنامج العمل الذي قدمه ٢٨ وفدا من أعضاء مجموعة الـ ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح في آب/أغسطس ١٩٩٦. ونحن على اقتناع بأن برنامج العمل المقترح يوفر أكثر النهج منطقية إزاء تحقيق مزيد من التقدم في سعينا إلى نزع السلاح النووي الكامل.

ورغما عن أن التأييد الدولي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية مستمر في الازدياد، فإن كينيا منشغلة لأنه لا يزال يتعين أن تحصل الاتفاقية على تأييد واضح من دولتين معلنتين لحيازتهما للأسلحة الكيميائية. ونحن نحث الدولتين على إظهار التزامهما باتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال اتخاذ إجراء إيجابي عاجل.

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة ذات أهمية قصوى تعتبر مأساة للمجتمع الدولي بكامله وكابوسا يقض مضجعه، ألا وهي الأسلحة التقليدية، مع الإشارة بصورة خاصة للألغام البرية. والألغام البرية لا يقتصر أثرها على تشويه وقتل وبتر أطراف المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال الأبرياء، بل تتسبب أيضا في جعل مناطق زراعية كاملة غير صالحة للسكنى وغير منتجة من الناحية الاقتصادية. إن التدمير العشوائي الذي تسببه الألغام البرية غير مقبول. والدول التي تنتج وتبيع أدوات الموت هذه ينبغي أن تكون خاضعة للمساءلة، ويجب أن توقف على وجه الاستعجال إنتاج وبيع هذه المبتكرات المؤذية، وأن تساعد في تطهير المناطق المنكوبة، وينبغي عدم التفكير أيضا في الحديث عن الألغام الذكية والغبية. ونحن نرى أن آثار الألغام الذكية على المدنيين لا تختلف عن غيرها، فهي تسبب الموت والدمار أينما زرعت.

وترحب كينيا بجهود الدول التي تشاطرها نفس الأفكار بشأن هذه المسألة، وتثني على حكومة كندا لتنظيمها مؤتمر الاستراتيجية الدولية الأخير. ونحن نؤيد الأهداف التي وضعها المؤتمر ونتطلع إلى وقت يصبح فيه إنتاج واستعمال وتخزين ونقل جميع أنواع الألغام البرية شيئا من الماضي. وتأمل كينيا ألا يصبح ضحايا الألغام البرية من المنسيين في عالمنا.

وعلى غرار ذلك، نشعر بالقلق إزاء استمرار النقل والاستخدام غير المشروعين للأسلحة التقليدية، مما يشكل سببا رئيسيا لانعدام الأمن في العديد من مناطق العالم، وبخاصة في البلدان النامية. ولهذا نؤيد كل المحاولات التي تبذل للحد من هذه التحركات غير المشروعة للأسلحة، وبخاصة إلى المناطق التي تستمر فيها المنازعات والحروب الأهلية. وإننا نشجع البلدان المشاركة في عمليات نقل الأسلحة هذه، ولا سيما إلى منظمات ضالعة في منازعات داخلية، أن تمتنع عن القيام بهذه الأعمال التي تهدد في نهاية المطاف السلم والأمن الدوليين.

ولا يزال إلقاء النفايات المشعة والتكسينية على شواطئ بعض البلدان النامية وفي مياهها مبعث قلق شديد. والمأساة هنا ثنائية. أولا: إن جزءا من قريتنا العالمية ينتج من النفايات أكثر مما يستطيع معالجته ويختار أن يلقيه في مكان آخر على نحو يتسم ببلادة الإحساس؛ وثانيا، إن مواقع إلقاء النفايات ليست معدة بتاتا لمعالجة هذه النفايات من حيث المعرفة التكنولوجية، التي تفتقر إليها افتقارا شديدا، ومن حيث الموارد، التي لا تمتلكها أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه النفايات التي تلقى على نحو عشوائي تتسبب في إلحاق أضرار يعجز عنها الوصف بالبيئة وبمعيشة وصحة السكان. وبالرغم مما قد يراه البعض في الشمال، ثمة حاجة إلى معالجة هذه المسألة على نحو شامل وبأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بتعديل اتفاقية بازل بشأن مراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، المعتمدة في جنيف، والتي تحظر تصدير هذه النفايات من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة، كخطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنها ترى أنه ما زال يتعين القيام بالمزيد من العمل في هذا الاتجاه.

ومن الواضح أن أية منجزات في ميدان نزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء ستسمح لنا بأن نركز على مسائل أكثر أهمية تتعلق بتنميتنا الاجتماعية - الاقتصادية. إذ يجب علينا جميعا أن نبذل جهودا متضافرة لكسر حلقة الفقر وعبء الدين التي ما زالت تمسك بخناقنا فتزيد من انهيار القانون والنظام وتؤجج النزاع العرقي والصراع في العديد من أجزاء العالم.

وليس بوسعنا أن نسمح بمواصلة توجيه الموارد الضخمة نحو التسلح. ولذا ينبغي عن طريق نزع السلاح تحرير بعض الموارد المخصصة للأسلحة وتسخيرها لأغراض التنمية. ودعونا نكافح لتحقيق ذلك الهدف ونحن نقترب من الألفية القادمة.

**عرض مشاريع القرارات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر في تلك المشاريع**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا، الذي سيعرض مشروع القرار A/C.1/51/L.2.

**السيد توث** (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم المشاركين في تقديم مشروع القرار، أود أن أعرض اليوم مشروع القرار A/C.1/51/L.2، بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن الدول الـ ٤٤ التالية قدمت مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، ايرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، كندا، كولومبيا، المملكة المتحدة، موناكو، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

ويلاحظ مشروع القرار مع الارتياح إن هناك مائة وتسعا وثلاثين دولة طرفا في الاتفاقية، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويشير إلى قرار الجمعية العامة المتخذ بدون تصويت في الدورة الثامنة والأربعين، والذي زكت فيه الجمعية التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المخصص لتحديد وبحث تدابير التحقق المحتملة من وجهة نظر علمية وتقنية، وهو التقرير الذي اعتمده الفريق بتوافق الآراء في اجتماعه الأخير المعقود في جنيف في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ويشير مشروع القرار كذلك إلى قرار الجمعية العامة المتخذ بدون تصويت في الدورة التاسعة والأربعين، الذي رحبت فيه الجمعية بالتقرير النهائي للمؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والذي اعتمد بتوافق الآراء، والذي اتفقت فيه الدول الأطراف على إنشاء فريق مخصص يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام جميع الدول الأطراف، ويكون هدفه النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير التحقق الممكنة، وصياغة مقترحات لتعزيز الاتفاقية، تدرج، حسب الاقتضاء، في صك ملزم قانونا يقدم إلى الدول الأطراف كي تنظر فيه.

ويشير مشروع القرار إلى تبادل المعلومات والبيانات المتفق عليها في الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث، وكذلك إلى أحكام الاتفاقية المتصلة بالتعاون العلمي والتكنولوجي والأحكام ذات الصلة من التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المخصص، والتقرير النهائي للمؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية، والوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية.

ويرحب مشروع القرار في منطوقه بالتقدم الذي أحرزه الفريق المخصص تنفيذا للولاية التي حددها المؤتمر الخاص للدول الأطراف في الاتفاقية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ويحث الفريق المخصص على أن يقوم، وفاء بالولاية المنوطة به، بتكثيف أعماله بغية إنجازها في أقرب وقت ممكن قبل بدء المؤتمر الاستعراضي الخامس، وتقديم تقريره، الذي سيعتمد

بتوافق الآراء، إلى الدول الأطراف، وذلك للنظر فيه في مؤتمر خاص.

ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم من مساعدة إلى الحكومات الوديعة للاتفاقية وأن يوفر ما قد يلزم من خدمات لتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات الاستعراضية، وكذلك المقررات الواردة في التقرير النهائي للمؤتمر الخاص، بما في ذلك تقديم كل ما يلزم من مساعدة للفريق المخصص.

ويرحب مشروع القرار بأن يعقد، بناء على طلب الدول الأطراف، المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في الاتفاقية، في جنيف في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأخيرا، يطلب مشروع القرار إلى جميع الدول الموقعة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير، ويطلب أيضا إلى الدول الأخرى التي لم توقع على الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها في موعد مبكر، فتسهم بذلك في تحقيق الالتزام بالاتفاقية على نطاق عالمي.

ويأمل المقدمون لمشروع القرار أن تقدم وفود أخرى دعمها بالانضمام إلى المقدمين لمشروع القرار المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

## تنظيم العمل

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكركم بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني الذي اعتمدناه، سيكون يوم الخميس الموافق ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد أود أن أحث الوفود المعنية على تقديم مشاريع قراراتها في أسرع وقت ممكن لنيسر على الأمانة العامة تجهيز هذه الوثائق، وبخاصة المشاريع المتعلقة بالبنود التقليدية في جدول الأعمال، وهي بنود جرت مناقشتها على مدى سنوات عديد'

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥